المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

مخرجات قسم علم الاجتماع وسوق العمل

"دراسة ميدانية على عينة من خريجي قسم علم الاجتماع العاملين بمدينة سرت"

د. دليلة مصباح حامد ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة سرت، ليبيا dr.dalila@su.edu.ly

الملخّص

هدفت الدراسة الى معرفة واقع خريجي علم الاجتماع في سوق العمل، كذلك معرفة واقع توظيف خريج علم الاجتماع للمعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسة، ومعرفة مدى توافق مخرجات علم الاجتماع مع متطلبات سوق العمل. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: جل الدارسين في هذا التخصص من فئة الإناث، كما ان معظم الخريجين يعملون بالقطاع العام ، كما اثبتت النتائج بأن هناك أهمية كبيرة لعلم الاجتماع تكمن في دراسته للظواهر والمشاكل بالمجتمع ثم اقتراح الأساليب لعلاجها، يليها تحديث المجتمع، كما ان رامج علم الاجتماع النظرية تطبق بشكل أكبر من التطبيقية والتي تمتاز بالضعف؛، كما أوضحت النسب المتعلقة بسمات تخصص علم الاجتماع نقاط ضعف في برنامج علم الاجتماع، كما دلت النتائج على ان درجة الطلب على خريجي علم الاجتماع تتراوح ما بين المتوسطة والمنخفضة، كما انه يوجد ضعف في التكوين الجامعي، إضافة الى ان جميع أفراد العينة مدركين لمهام اختصاصهم، واغلبهم يوظفون معارفهم السوسيولوجية التي تحصلوا عليها في دراستهم داخل المؤسسات التي يعملون بها، وغالبية أفراد العينة رأو بأن سوق العمل يحتاج لخريجي علم الاجتماع. أيضا يرون بأن المهارات التي اكتسبوها لا تلبي احتياجات سوق العمل، ومعظمهم يرون ان التوافق بين مخرجات علم الاجتماع وسوق العمل كان متوسطا.كما ان هناك تنوع في الاسباب التي تجعل مخرجات علم الاجتماع غير ملائمة للتوظيف في سوق العمل منها ضعف اللغات الاجنبية للخريجين، والنقص في المهارات الحديثة للخريج ، وهناك ضعف في الوعي بأهمية تخصص علم الاجتماع، كما ان هناك تفضيل للتخصصات التقنية والإدارية. كما توصلت الدراسة الى التوصيات التالية وهي :التعريف بأهمية علم الاجتماع وتطوير خريجي علم الاجتماع وامدادهم بالمهارات والاهتمام بالتدريب العملي والخبرة الميدانية، وتحديث المناهج لتتواكب مع متطلبات سوق العمل، والتواصل المستمر بين قسم علم الاجتماع وسوق العمل، إضافة إلى دمج خريجي علم الاجتماع في القطاع الخاص .

الكلمات المفتاحية

علم الاجتماع ، خريج، سوق العمل ، المعرفة السوسيولوجية،

Sociology Department Outputs and the Labor Market

"A field study on a sample of Sociology Department graduates working in the city of Sirte"

Dalila Mesbah Hamid, Department of Sociology, Faculty of Arts, Sirte University,Libya
dr.dalila@su.edu.ly

Abstract

This study aimed to understand the reality of sociology graduates in the labor market, as well as the extent to which sociology graduates utilize their sociological knowledge within institutions, and the degree to which sociology graduates' skills align with labor market demands. The study yielded several key findings, including: the majority of students in this field are female; most graduates work in the public sector; the results demonstrated the significant importance of sociology in studying societal phenomena and problems, proposing solutions, and contributing to societal modernization; theoretical sociology programs are more widely applied than applied ones, which are characterized by weaknesses; the statistics related to the characteristics of the sociology specialization revealed weaknesses in the sociology program; the results indicated that the demand for sociology graduates ranges from medium to low; there are weaknesses in university education; all participants were aware of their responsibilities; most utilize the sociological knowledge they acquired during their studies within their workplaces; and the majority of participants believed that the labor market needs sociology graduates. They also believe that the skills they acquired do not meet the needs of the labor market, and most consider the alignment between sociology graduates and the labor market to be only average. There are also various reasons why sociology graduates are unsuitable for employment, including weak foreign language skills among graduates, a lack of modern skills, and a lack of awareness of the importance of sociology as a major. Furthermore, there is a preference for technical and administrative specializations. The study concluded with the following recommendations: raising awareness of the importance of sociology, developing sociology graduates and equipping them with skills, emphasizing practical training and field experience, updating curricula to keep pace with labor market demands, maintaining continuous communication between sociology departments and the labor market, and integrating sociology graduates into the private sector.

Keywords

Sociology ,Graduate, Labor Market , Sociological .

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

المقدمة

على الرغم من الانتشار الواسع لعلم الاجتماع أكاديميا؛ الا ان الاستفادة من المعرفة السوسيولوجية التي يحملها الخريجين مازالت ضعيفة. فهناك أزمة بين علم الاجتماع ومختلف المؤسسات بسبب عدم الأخذ بأهمية المعرفة السوسيولوجية في التنمية. فالمؤسسات ما تزال تتجاهل الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع، فهو يصنف في المؤسسات ضمن أخر العلوم من حيث الترتيب. كما ان هناك ضعف في اقتحام خريجو علم الاجتماع لسوق العمل وعرض خدماتهم بمختلف المؤسسات.

مشكلة الدراسة

يعيش خريجو علم الاجتماع حالة من الاغتراب والتغييب السوسيولوجي داخل المؤسسات العاملين بها، فالخريج يعاني من صعوبة الاندماج المهني، فإحدى إشكاليات علم الاجتماع هي إدماج المتخرّجين في سوق العمل فالخريجون يتعرضون لممارسات أفقدت هذا العلم قيمته وأصبح تخصص غير مرغوب فيه. حيث اتسعت الفجوة بين مخرجات علم لاجتماع ومتطلبات سوق العمل، فخريج علم الاجتماع يعاني مشكلة عدم توافق مجال العمل مع تخصصه أي غياب التوافق المهني؛ وبالتالي غياب التطبيق السوسيولوجي، فهو يعيش حالة من التخبط بين تكوينه المعرفي ونشاطه. فاغلب الخريجين يعملون في وظائف بعيدة عن تكوينهم الأكاديمي، إضافة الى عدم اهتمام المسؤولين بأهمية هدا التخصص وما يمكن ان يقدمه خريج علم الاجتماع لسوق العمل. حيث تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي وهو: ماهو واقع خريج علم الاجتماع في سوق العمل؟ إضافة الى التساؤلات الفرعية المتمثلة في الأتي:

1- ما المهن التي يشغلها خريجي علم الاجتماع؟

2- ما تقييم الخريجين للبرامج التي يقدمها تخصص علم الاجتماع بشقيها النظري والتطبيقي؟

3- ما سمات البرامج التي يقدمها تخصص علم الاجتماع؟

4-هل هناك ضعف في التكوين الجامعي لخريجي علم الاجتماع؟

5- هل يقوم خريجي علم الاجتماع بتوظيف معارفهم السوسيولوجية داخل المؤسسات التي يعملون بها؟

6- هل المهام التي يقوم بها خريجي علم الاجتماع داخل المؤسسة في صميم تخصصه؟

7- هل طبيعة علم الاجتماع (كونه علمًا نظريًا أكثر من تطبيقي) تؤثر في وضع خريج علم الاجتماع في سوق العمل؟

8- ما مدى احتياج سوق العمل لخريجي برنامج علم الاجتماع؟

9- هل المهارات التي اكتسبتها خريجي برنامج علم الاجتماع تلبي احتياجات سوق العمل؟

10- هل هذا التخصص يُعدّ خريجيه لمتطلبات سوق العمل؟ وهل هناك فجوة بين ما يُدرّس وما يُطلب؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع خريجي علم الاجتماع في سوق العمل.
2. التعرف على واقع توظيف خريج علم الاجتماع للمعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسة.
3. معرفة مدى توافق مخرجات علم الاجتماع مع متطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الوصول الى نتائج يمكن ان تساهم في إيضاح الصورة النمطية عن علم الاجتماع وخريجيه، ولفت نظر المسؤولين في المؤسسات لأهمية توظيف علم الاجتماع والمعرفة السوسيولوجيا والاستفادة منها في سوق العمل.

مفاهيم الدراسة:

1- **المخرجات** : "وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات و تتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية، كما يمثلون قوة العمل المنتجة". (بوخاري، 2017، ص11).

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

وتُعرف المخرجات في هذه الدراسة "بإنها ما انتجه قسم علم الاجتماع بجامعة سرت بكلية الآداب من موارد بشرية ومتمثلة في خريجي القسم الذين يعملون بالقطاعات العامة والخاصة بمدينة سرت".

2- **سوق العمل**: "هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها". (لطفي، 2007، ص3)

ويقصد به في هذه الدراسة "سوق العمل الليبي الذي يضم أصحاب الأعمال والمؤسسات وتحديدا المؤسسات الحكومية والخاصة بالمدينة، والتي يعمل بها خريجي قسم علم الاجتماع والذي يُنظم العرض والطلب للوظائف والحرف بما يتناسب مع مستوى وتخصص خريج علم الاجتماع".

3- **علم الاجتماع** " ويعرفه عاطف غيث على أنه " المصطلح الذي يطلق على أي نوع من الدراسة تهتم بالإنسان والمجتمع؛ إلا أن المصطلح بمعناه الدقيق يشير إلى تطبيق المناهج العلمية لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة وصور التنظيم التي تمكن الأفراد من العيش معا في المجتمع". (غيث، 1975، ص438)

ونقصد به في هذه الدراسة "هو العلم الذي يُدرس من خلال قسم علمي وهو قسم علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة سرت".

- **المقاربة النظرية:**

من وجهة نظر الباحثة فإن تفسير الموضوع يحتاج أكثر من منظور واحد؛ حيث للموضوع ابعاد متعددة (ثقافية، اقتصادية). لذا تم الاستعانة بأكثر من نظرية في تفسير موضوع الدراسة، وبالتالي فالدراسة تحتاج الى عدة نظريات تكمل بعضها البعض، بحيث تفسر كل منها جانبًا معينًا من الدراسة، كذلك كشف التناقضات أو الفجوات، فالجمع بين أكثر من نظرية يساعد في تحقيق تفسير أعمق وأشمل.

- تم الاستعانة بنظرية العرض والطلب باعتبارها تتوافق مع موضوع دراستنا وتدخل في حيزها وموجز هذه النظرية هو: ان سوق العمل يتكون من لقاء جانبي العرض والطلب حيث يكون الطلب على العمل من فرص التوظيف والتشغيل التي توفرها مختلف القطاعات الإنتاجية ويتحكم فيه منطق البحث عن تحقيق الربح. أما جانب العرض فيتكون من تدفق العديد من الفئات التي يمكن حصرها في الوافدين على سوق العمل لأول مرة من خريجي منظومات التربية والتعليم العالي وخصوصية هذه الفئة تتمثل في كثرة الاختصاصات وتعدد مسالك التعليم التي تفضي إلى تنوع كبير في ملامح المتخرجين ومن سوق العمل . (قريبي ، 2015، ص149) فسوق العمل يتميز بالحركية وعدم الاستقرار فهي تتأثر بصفة مباشرة بالوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي كذلك الخضوع لقوانين خاصة تتداخل فيها مسائل لا علاقة لها بعوامل التوازن بين العرض والطلب مثل صعوبة التخطيط لجعل العرض يتناسب مع الطلب كميا ونوعيا. (نفس المرجع السابق، ص150) فعدم التوازن بين العرض من خريجي قسم علم الاجتماع والطلب على هذا التخصص يؤدي الى وجود فائض من خريجي علم الاجتماع مقابل قلة فرص العمل، وهذا يؤدي إلى اختلال وظيفي يُهدد استقرار بعض مكونات المجتمع ويخلق شعورًا لدى خريجي علم الاجتماع بعدم الانتماء.

- نظرية رأس المال الثقافي – لـ بيير بورديو حيث قسم بورديو رأس المال الثقافي الى ثلاث اشكال:

الأول: الحالة المادية المتحدة أو المجسمة وهي الحالة التي تتعلق بترتيب وتنظيم العقل والجسد، وهي تتطلب من الفرد بذل الوقت والجهد بهدف تكوين ومراكمة رأس المال الثقافي، ويبذل الفرد هنا الوقت والمجهود؛ وذلك من أجل الارتقاء الذهني والاستيعاب، فعملية اكتساب رأس المال الثقافي تعد عملا شخصيا أو تنمية ذاتية ومجهودا يبذله الشخص ومع الوقت والجهد يكون الفرد هويته.

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

الثاني: وهو الحالة الموضوعية مثل البضائع الثقافية (الصور، الكتب، والقواميس)، ويعني هذا أن رأس المال الثقافي يتمثل في الأشياء المادية، وهنا ويؤكد «بورديو» على وجود علاقة ما بين هذا الشكل من رأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي؛ حيث إن ملكية الفرد لمثل هذه الأشياء المادية تساعده على ملكية رصيد من رأس المال الاقتصادي، كما أن استخدام الفرد مثل هذه الأشياء المادية يتطلب منه امتلاك رصيد من رأس المال الثقافي.

الثالث: وهي الحالة التنظيمية، وهي حالة التكوين العضوي، والتي تقدم خصائص وسمات الرأس المال الثقافي كما في المؤهلات العلمية، وهذه الأخيرة هي إحدى الطرق لإثبات حقيقة امتلاك الفرد لرأس المال الثقافي .وهذه الحالة هي التي تفرق بين رأس المال الخاص بالتعليم الذاتي، ورأس المال الثقافي الخاص بالحكومة، ويشكل هذا جوهر الاختلاف ما بين المنافسة المعروفة رسميا وشرعياً ، وبين رأس المال الثقافي البسيط والذي يحتاج إلىً إثبات ذاته باستمرار. (أبو دوح، 2019، ص 328)

فمن وجهة نظر الباحثة إن فكرة نظرية بورديو تتضح في أن النجاح في سوق العمل لا يعتمد فقط على الشهادة (رأس المال الأكاديمي)، بل على "رأس المال الثقافي والاجتماعي" (مثل: اللغة، المهارات، العلاقات، السلوك المهني). وبالتالي فخريجو علم الاجتماع قد يواجهون تحديات في سوق العمل لأنهم لا يملكون المهارات أو العلاقات التي يتطلبها السوق رغم دراستهم للظواهر الاجتماعية، إلا أن التكوين الأكاديمي لا يمنحهم دائماً أدوات عملية قابلة للتوظيف بسهولة (مثل إدارة المشاريع، تحليل البيانات، الاتصال المؤسسي)، فخريج علم اجتماع قد لا يجد وظيفة لأنه لا يملك مهارات مثل التحليل الإحصائي على سبيل المثال أو لا يعرف كيف يسوّق نفسه في السوق.

– النظرية البنائية الوظيفية: تتجلى فكرة النظرية في ان الدور الذي يلعبه الجزء في الكل؛ أي الدور الذي يلعبه كل نظام او نسق داخل البناء. فالوظيفة التي يقوم بها النسق في البناء هي التي تحقق التساند والتكامل بيم اجزائه. فالبناء الاجتماعي يفقد معناه المتكامل لو نزع منه نظام ما. (الزيباري، 2016، ص100.)

ومن خلال تطبيق النظرية البنائية الوظيفية على دراستنا فان التعليم مؤسسة اجتماعية تُعدّ الأفراد لأداء وظائف محددة تخدم استقرار المجتمع. كل تخصص يجب أن يؤدي وظيفة ضمن نظام متكامل، حيث يفترض أن قسم علم الاجتماع يُعدّ خريجين لأدوار معينة (مثل: أخصائي اجتماعي، باحث اجتماعي، موظف سياسات عامة)، فإن لم يكن هناك طلب في السوق على هذه الأدوار، فهذا يعني أن هناك خللاً وظيفيًا في النظام التعليمي أو في السوق نفسه.

– نظرية التخصص وتقسيم العمل – "إميل دوركايم"، طرح دور كايم مفهومي التضامن الاجتماعي وتقسيم العمل الاجتماعي في بحثه عن نماذج التضامن الاجتماعي التي تسود المجتمع ، فأفضى الى وجود نموذجين أساسيين للتضامن هما التضامن الآلي والتضامن العضوي، حيث يسود التضامن الآلي في المجتمعات البدائية التقليدية، بينما يرتبط التضامن العضوي بالمجتمعات الحديثة التي يزداد فيها تقسيم العمل. فدور كايم يرى أن المجتمع الذي ينتشر فيه التضامن الآلي هو مجتمع انقسامي يتميز بسمات اجتماعية خاصة، حيث يغلب على السلوك الإنساني فيه التجانس الاجتماعي، كما يؤطر القانون والأخلاق والضبط الاجتماعي الأفكار والمعتقدات والعادات ويحمل أفراد هذا المجتمع ولاءً ملحوظا للضمير الجمعي الذي يعني مجموعة المعتقدات والعواطف العامة بين أعضاء المجتمع، والتي تُكَون نسقا خاصا، مثل هذا الضمير يعمل على توحيد الأجيال، والضمير الجمعي يعيش بين الأفراد لكنه يتميز بالقوة والاستقلال وبخاصة حينما تزداد أوجه التشابه بين الأفراد. أما التضامن العضوي فيه النتيجة الحتمية

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

لظاهرة تقسيم العمل، الذي يسود في المجتمعات الصناعية الحديثة، والتي يستتبعها تطور مستمر للفردية والأنانية، ويميل فيه الفرد إلى الإحساس بأنه منعزل عن البيئة الاجتماعية، فالتضامن العضوي تكاملي، يبني على تقسيم عمل معقد، يترتب عليه بالضرورة تخصص كل فرد في مجال معين، وحاجته إلى التعاون مع الآخرين. ويأتي تضامن الأفراد وتماسكهم في هذه المجتمعات بوصفه نتاجا لتباينهم، وهو ما يسمح بتزايد نصيب القانون التعاوني. (حرايرية ،2020، ص 91).

ومن خلال توظيفنا لنظرية إميل دوركايم في تفسير إشكالية خريجي قسم علم الاجتماع في سوق العمل من خلال منظوره الوظيفي للمجتمع. فكل فرد أو تخصص يجب أن يكون له دور محدد في تقسيم العمل الاجتماعي، ومع تطور المجتمع تتوسع الأدوار والتخصصات ويحدث تقسيم عمل دقيق بحيث تصبح بعض التخصصات أقل طلباً. وهذا التفسير يأخذنا إلى فكرة بأنه ربما لا يوجد تقسيم عمل واضح لدور خريج علم الاجتماع في المجتمع الحديث، وهذا يؤدي إلى غموض في مكانته داخل سوق العمل، على عكس تخصصات لها مجالات واضحة (كالطب أو القانون). فمشكلة خريجي علم الاجتماع أن تخصصهم لم يُدمج بفعالية في شبكة تقسيم العمل في المجتمع الحديث، اذن إشكاليته تكمن في غياب الدور الوظيفي الواضح لخريجي علم الاجتماع ضمن تقسيم العمل في المجتمع الحديث. فسوق العمل في مجتمعنا لم يُوجد وظائف واضحة أو محددة المعالم لهذا التخصص، وبالتالي يحدث اختلال وظيفي. كما ان فشل مؤسسات التنشئة (مثل الجامعة) من المفترض أن تهيئ الخريجين لأدوارهم في المجتمع، كما إن هناك ضعف في تكامل تخصص علم الاجتماع مع احتياجات السوق؛ مما يؤدي إلى مشكلات مهنية ونفسية واجتماعية لدى الخريجين، فإذا كانت الجامعات تُخرّج أعدادًا كبيرة من خريجي علم الاجتماع دون أن توجد وظائف أو أدوار اجتماعية مناسبة لهم، فإن هذا يعني فشلًا وظيفيًا في النظام التعليمي، والحل من منظور دوركايم يتمثل في إعادة تنظيم العلاقة بين التعليم وسوق العمل بحيث تُعاد صياغة وظيفة هذا التخصص بوضوح في المجتمع.

-كارل ماركس والاغتراب: من خلال مناقشة كارل ماركس لمفهوم الاغتراب بين إن هناك عدة ابعاد للإغتراب وما يهمنا هنا في دراستنا البعد المثمثل في ان العامل مغترب في مهنة العمل ذاتها: حيث أوضح من خلال هذا البعد إنه إذا كانت نتيجة العمل هي الإغتراب، فإن الإنتاج هو عبارة على تغريب نشط للعامل، فالعمل ليس هدفا بالنسبة له وانما مفروض عليه من الخارج وهو مجبر على القيام به فلا يعود عليه بالفوائد العقلية والجسدية فتجد العامل يفر من مكان عمله عندما يزول الضغط مباشرة . (النايلي، 2014، ص 52) وبالتالي ووفقا لطرح ماركس يمكننا القول بان خريجو علم الاجتماع يشعرون بنوع من الاغتراب المهني، لأنهم لا يعرفون كيف يوظفون معارفهم في مجتمع لا يقدّر تخصصهم مهنياً، فعندما يجد خريجي علم الاجتماع بأنهم مجبرون على القيام بعمل ليس في مجال تخصصهم ولا يعود عليهم بالفوائد العقلية والجسدية فنجدهم يشعرون بالإحباط والتهميش.

الدراسات السابقة:

- دراسة أبوشعالة وارحيم, واخرون (2022) بعنوان مدى ملائمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها، كما هدفت الدراسة من خلال نتائجها إلى المساهمة في اقتراح توصيات وحلول قد تفيد في الارتقاء بمخرجات الكلية بما يتواءم وسوق العمل، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي لجمع البيانات عن طريق استخدام استبانة وزعت على عينة عشوائية من مجتمع البحث، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المستوى النوعي للخريجين بالكلية دون المستوى المطلوب (وهو

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

الواقع في حدود فئة درجة المقياس الأقل من 3.41، وهي تقدير محايد فأقل) من وجهة نظر العينة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية. ايضا أن مواءمة البحوث العلمية بالكلية لحاجة سوق العمل ومطالب المجتمع من وجهة نظر العينة لم ترتق للمستوى المطلوب أيضا. كما أن مواءمة المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة من الكلية إلى المجتمع المحلي لحاجة سوق العمل من وجهة نظر العينة لم ترتق كذلك إلى المستوى المطلوب. في حين أن مواءمة رضا المستفيدين من الكلية مع حاجة سوق العمل من وجهة نظر العينة قد كانت في المستوى المطلوب، (وهو الواقع في حدود فئة درجة المقياس من 3.41، فأكثر، وهي تقدير موافق فأكثر). وأن مدى مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا لم تصل إلى الدرجة المطلوبة (وهي 3.41 فما فوق) وذلك من وجهة نظر العينة.

– دراسة العموش والزيود (2022)، بعنوان واقع مخرجات كليات العلوم التربوية ومواءمتها لحاجات سوق العمل في الجامعات الأردنية. هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مخرجات كليات العلوم التربوية ومواءمتها لحاجات سوق العمل وذلك من وجهة نظر أرباب العمل في القطاعين العام والخاص، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي المعتمد على المقابلة كأداة للدراسة، وتألف مجتمع الدراسة من جميع مدراء المدارس، وأعضاء الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الحكومية والخاصة، والمشرفين التربوية في العاصمة عمان، وقد تم اختيار عينة قصدية قوامها (60) شخصاً من أصحاب العمل. حيث أظهرت نتائج الدراسة اتفاق أفراد العينة على أن المستوى العلمي لخريجي مدارس العلوم التربوية في الجامعات الأردنية جيد نسبياً، وفيما يتعلق بالمستوى المهاري للخريجين اتفق أعضاء هيئة التدريس ومديرو المدارس على أن المستوى العلمي لخريجي مدارس العلوم التربوية في الجامعات الأردنية جيد نسبياً، بينما أشار المشرفون التربويون إلى أنه مقبول، وفيما يتعلق بالدرجة التي تواكب بها برامج مدرسة العلوم التربوية التطورات العلمية والمهارية اتفق أعضاء هيئة التدريس ومديرو المدارس على أنها بمستوى جيد نسبيًا. بينما أشار المشرفون التربويون إلى أنه مقبول. بينما المؤامة بين مخرجات كلية العلوم التربوية وسوق العمل فأعضاء هيئة التدريس والمدراء يرون انها مقتصرة على الجانب المعرفي على حساب الجانب التطبيقي، بينما يرى المشرفون بعدم وجود مؤامة.

– دراسة علاء الدين، ياسمين (2021) ، بعنوان استيعاب سوق العمل لخريجي برنامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. حيث هدفت الدراسة إلى التعرُّف على القدرات والمهارات التي يتمتع بها خريج برنامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وكذلك مجالات العمل الأكثر توافرًا أو جذبًا في سوق العمل، بالإضافة إلى التعرُّف على بعض الإجراءات المقترحة لتفعيل دور التعليم في تلبية احتياجات سوق العمل، وكذلك التعرُّف على آليات المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي؛ بهدف وصف وتحليل مدى استيعاب سوق العمل لخريجي برنامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وقد وقع الاختيار على جامعتي الإمام عبدالرحمن بن فيصل والملك فيصل كمجتمع للدراسة، وتم اختيار عينة عمدية قوامها 168 مفردة بالجامعتين مجال الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: نسبية استيعاب سوق العمل لخريجات برنامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وتميز تلك الخريجات بعدد من المهارات التي أكسبتها مرونة في الالتحاق بسوق العمل، كما توصلت الدراسة إلى تنوع آليات المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، كما كشفت الدراسة عن وجود استراتيجية منهجية يتبناها برنامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بتزويد خريجاته بالمعارف والمهارات المتناسبة مع سوق العمل السعودي من خلال ورش العمل

Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

والدورات التدريبية والأنشطة الطلابية.

– دراسة امعيزيق وجيدالله (2019)، بعنوان جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا " دراسة حاله جامعة النجم الساطع". هدفت الدراسة للكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة جودة برامجه ومناهجه لاحتياجات سوق العمل في ليبيا، وما هي الوسائل المستخدمة لقياس جودة مخرجات التعليم العالي، وتحديد نقاط القوة والضعف بها، وما الفرص المتاحة للتعليم العالي. كما برزت الحاجة الماسة إلى دراسة المشكلات التي تواجهها هذه الكوادر. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات للحصول على النتائج وقد استعمل المقياس كأداة للدراسة، وتم الاعتماد على برنامج لSPSS لتحليل البيانات. وتكونت عينة الدراسة من فئتين الفئة (A) هي من داخل الجامعة والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس وزعت عليهم 55 استبانة تم استعادة منها 52 استبانة فكانت الصالحة للتحليل 52 استبانة، أما الفئة (B) فهي من خارج الجامعة وهم مديرو ومسؤولو أقسام مؤسسات سوق العمل وبعض قطاعات الأعمال المهمة في البريقة كعينة للمستفيد الخارجي وقد وزعت عليهم (55) استبانة تم استعادة منها 49 استبانة وكانت الصالحة للتحليل 48 استبانة. وتوصلت الدراسة الى جملة نتائج أهمها اتفاق وجهات النظر في كل فئتي العينة بنظرتها الإيجابية لجودة مخرجات الجامعات، حيث كانت درجة الاستجابة متوسطة في كل الفئتين فبلغت 16.3 في الفئة الأولى و 94.2 في الفئة الثانية، ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة منها يقع ضمن مسؤولية الجامعات وهي المناهج الحديثة وورش العمل وتطبيق معايير الجودة، والبعض الآخر يقع على عاتق مؤسسات سوق العمل من حيث إعطاء فرص للطالب للتدريب أثناء فترة الدراسة.كما أكدت فئتي الدراسة أن جودة المستوى النوعي للخريجين والتي تعد الأكثر أهمية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي هي بمستوى جيد . كذلك تبين من النتائج إن الجامعة تبنت عملية قياس وتقييم رضا مؤسسات المجتمع عن أداءها بشكل دوري. كما ان أراء مديرو ومسؤولي مؤسسات سوق العمل متوافقة على أن هناك تدني واضح في جودة بعض المخرجات الأخرى للجامعات حيث كانت أراء فئتي العينة متقاربة فبلغت في العينة الأولى 81.2 وفي العينة الثانية 54.2، وهذا يدل على وجود تدني أيضا في جودة البرامج التدريبية المخصصة لخدمة المجتمع وكذلك الاستشارات العلمية. وفي المقابل توافقت أراء فئتي العينة على جودة المخرجات في كل من البحوث والمؤلفات العلمية والمؤتمرات والندوات الموجهة لخدمة المجتمع وسمعة الجامعة . أيضا كان هناك توافق واضح لمراعاة الجامعة للأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع. كما تؤكد نتائج الدراسة لكل فئتي العينة على إن الجامعة موضوع الدراسة كانت مهتمة بضرورة مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية. وأتضح من خلال النتائج إن مؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعات استثمارا تاما.

– دراسة، بوخاري وديهية (2017)، بعنوان مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل" دراسة حالة الجزائر. هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل، وإبراز أهم الأسباب المؤدية لتفاقم البطالة، إضافة إلى التعرف على الأسباب التي تحول دون تطوير مهارات وقدرات الخريجين، والأسباب التي تقف عائق في عملية تكوينهم الجيد، ودراسة مدى فعالية منظومة التعليم العالي وقدرتها على دفع عجلة التنمية، أيضا التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، كذلك التعرف على أهم المهارات والتخصصات المطلوبة في سوق العمل، والكشف مدى نجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار سياسة التعليم العالي. وقد توصلت الدراسة إلى عدم قدرة الجامعة على الاندماج في

Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

الاقتصاد الوطني رغم أن وظيفتها التقليدية هي التكيف مع المحيط، بالإضافة الى العدد المتزايد والمستمر للطلبة الذين لا يجدون مكان لهم في الاقتصاد الوطني رغم ضعف نسبة الطلبة إلى العدد الإجمالي للسكان. وتمركز القرار وطغيان الجانب الإداري على الجانب البيداغوجي دون الأخذ بعين الاعتبار الطابع العلمي للجامعة، بالإضافة الى الغياب شبه الكلي للبحث العلمي، هذا ينعكس على نوعية الطلبة المتخرجين، كذلك تدني مردود القطاع التعليمي، وقدم التجهيزات ونقص الإمكانيات خاصة في الاختصاصات العلمية والتقنية، كما ان الجامعات تتمركز في المدن الكبرى في بعض التخصصات مما يزيد من حدة الاختلالات، إضافة الى عدم تحديث أو تطوير البرامج العلمية التي تتغير بسرعة مذهلة.

– دراسة نصرالدين، كيرور ، (2016)، بعنوان "واقع توظيف المعرفة السوسيولوجية في المؤسسات الجزائرية "دراسة ميدانية على خريجي علم الاجتماع العاملين. حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط علم الاجتماع بالنسق الاقتصادي؛ أي من جانب توظيف خريجي علم الاجتماع كذلك توظيف المعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسات وواقع الخريجين في المؤسسات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، كذلك اعتمدت على المنهج الكمي المعتمد على الأداة الإحصائية لتحليل البيانات واستعملت النظام الاحصائي "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss". وتم الاعتماد على استمارة المقابلة كأداة لجمع البيانات. وقد اعتمدت الدراسة على العينة التراكمية والتي تسمى كرة الثلج حيث بلغ حجم العينة 146 مفردة من خريجي جامعات الولايات الجزائرية وهي العاصمة وسطيف والبليدة وقسنطينة العاملين في المؤسسات المختلفة في كل القطاعات. وقد توصلت الدراسة إلى جملة نتائج أهمها غموض المعرفة السيسولوجية داخل النسق الاجتماعي، وعدم قدرة الخريج على فرض نفسه، إضافة إلى الفرص المحدودة في التوظيف، وعدم ادراك الخريج لدوره وضعف البرنامج من حيث افتقاد المقررات إلى الطابع التقني، اضافة إلى عدم تجاوب القيادات التنظيمية مع المعرفة السوسيولوجية.

– دراسة حسين، بيداء (2015)، بعنوان التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي (2013-2015). هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم وسوق العمل وتحديد طبيعة المشاكل التي تعترض التفاعل بينهما، والتحديات التي تواجه امكانات تحقيق الموائمة والتوافق بين مخرجات التعليم والاحتياطات الفعلية لسوق العمل. وقد توصلت الدراسة إلى جملة نتائج أهمها ضعف امكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الاعداد المتراكمة من مخرجات التعليم بمختلف مستوياته وتخصصاته؛ لذا يتجه معظم الخريجين للبحث عن فرص العمل في القطاع العام. كما ان هناك اختلال في التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في العراق والذي تسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم. كما أوضحت النتائج قلة المشاريع التنموية او الخدمية او الاستثمارية التي تحتضن اعداد الخريجين المتنامية مع ارتفاع اعداد المؤسسات التعليمية المصدرة لليد العاملة بالكم لا بالنوع مما أدى إلى انخفاض انتاجية العامل في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الصناعة مع النفط. كما توصلت الدراسة إلى ان اغلب القطاعات الاقتصادية لم تأخذ دورها المطلوب في عملية التنمية وتوفير فرص العمل، ايضا توصلت الدراسة إلى ضعف مخرجات التعليم وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية واقتصاره على الجانب النظري فقط؛ مما ادى إلى تخريج اعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي متطلبات سوق العمل.

– دراسة الشبه وحدود ، (2012)، بعنوان أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب عدم التوافق بين مخرجات

Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، والوقوف على أهم الاختلالات التي أدت إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل. وتمثلت حدود البحث المكانية في المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي وسوق العمل داخل ليبيا، كذلك تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة (1984) وحتى سنة (2012). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحليل البيانات والتقارير والمنشورات الإحصائية ذات العلاقة. حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج متمثلة في أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل وهي كالتالي: ضعف مخرجات التعليم الجامعي النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي،كذلك ضعف مخرجات التعليم الجامعي وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية وأقتصر التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط؛ مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل، وزيادة أعدد الباحثين عن العمل بشكل عام وزيادة نسبة البطالة والذين من ضمنهم العنصر النسائي بشكل خاص. بالإضافة إلى ضعف متطلبات سوق العمل من الناحية الكمية وعدم قدرته على مواكبة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات مما زاد من حدة الفجوة. كما دلت النتائج إلى جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التدريب.

– دراسة العودة والعتيبي ، (1440 هـ)، بعنوان دور الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل" صيغة مقترحة" . هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الحالي للجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ورؤساء الغرف التجارية السعودية، ومعرفة احتياجات سوق العمل السعودي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ورؤساء الغرف التجارية السعودية، كذلك التعرف على الحلول المقترحة للجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ورؤساء الغرف التجارية السعودية. إلى جانب معرفة الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وفقاً لمتغيرات (الجامعة، الكلية) حول احتياجات سوق العمل السعودي، إلى جانب التوصل إلى صيغة مقترحة لدور الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين في مجال الجودة والتطوير والتخطيط والريادة بالجامعات السعودية، وخبراء قطاع الأعمال في الغرف التجارية السعودية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي. وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية الحكومية ومن كليات مختلفة، وذلك لأن مجتمع الدراسة غير متجانس، وتم تحديد النسبة لأفراد العينة (٥%) من أعضاء هيئة التدريس بكل جامعة. وقد تم اختيار عينة قصدية من رؤساء الغرف التجارية في الغرف السعودية في خمس مدن رئيسية بالمملكة وهي (الغرفة التجارية بالرياض، الغرفة التجارية بجدة، الغرفة التجارية بالشرقية، الغرفة التجارية بأبها، الغرفة التجارية بتبوك)، وعددهم خمسة رؤساء للإجابة عن اسئلة الدراسة. وتم اختيار عينة قصدية من الخبراء الأكاديميين في مجال الجودة والتخطيط والتطوير في عشر جامعات سعودية للمشاركة في أُسلوب دلفاي في عشر جامعات حكومية سعودية. كما تم أيضاً اختيار عينة قصدية من خبراء قطاع الأعمال في الغرف التجارية السعودية في خمس مدن رئيسية بالمملكة وهي (الغرفة التجارية بالرياض، الغرفة التجارية بجدة، الغرفة التجارية بالشرقية، الغرفة التجارية بأبها، الغرفة التجارية بتبوك) للمشاركة في أُسلوب دلفاي. وقد استخدمت أداة " الاستبانة " لجمع البيانات. وقد توصلت

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

الدراسة إلى جملة من النتائج متمثلة في الآتي: أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية غير متأكدين من واقع الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور الواقع الحالي للجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل (33.3 من 00.5) ، كما ان رؤساء الغرف التجارية السعودية غير متأكدين من واقع الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور الواقع الحالي للجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل (32.3من00.5)، أيضا دلت النتائج إلى ان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية موافقين بشدة على احتياجات سوق العمل السعودي، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور احتياجات سوق العمل السعودي (66.4 من 00.5) ، كما توصلت الدراسة إلى ان رؤساء الغرف التجارية السعودية موافقين بشدة على احتياجات سوق العمل السعودي، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور احتياجات سوق العمل السعودي (66.4 من00.5) ، أيضا توصلت الدراسة إلى ان أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية موافقين بشدة على الحلول المقترحة للجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور الحلول المقترحة (52.4من00.5)، كما ان رؤساء الغرف التجارية السعودية موافقين بشدة على الحلول المقترحة للجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، حيث بلغ متوسط موافقتهم على محور الحلول (50.4 من00.5).

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في اختيار الأدوات المناسبة لقياس الظاهرة، حيث ساعدتنا الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري وتحديد المفاهيم الأساسية وصياغة الأسئلة ،كما ساعد الاطلاع على المناهج والأدوات التي استخدمها الباحثون في هذه الدراسات على اختيار المنهج الأنسب، كذلك تم بناء استمارة الاستبيان من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة. كما تمكنت الباحثة من خلال عرض الدراسات السابقة من مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة وهذا موضح في الدراسة الميدانية مما يعزز مصداقية الدراسة ويبرز أوجه التشابه والاختلاف.

تعريف علم الاجتماع

من الصعب وضع تعريف موحد لعلم الاجتماع بحكم تعدد الخلفيات التي ينطلق منها علماء الاجتماع، حيث وردت تعريفات عدة لعلم الاجتماع، فهربرت سبنسر يرى بإنه "العلم الذي يصف ويفسر نشأة النظم الاجتماعية والنظم الاقتصادية والسياسية، والدين، والعلاقات بين هذه النظم. " كما عُرف على أنه علم دراسة الجماعات الاجتماعية، أو علم دراسة الفعل الاجتماعي(ماكس فيبر)، أو علم دراسة التنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي، و يتفق كثير من الباحثين على أنه" علم دراسة المجتمع دراسة علمية تعتمد على المنهج العلمي، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس و قواعد وأساليب في البحث . (حكيم، 2019، ص 5)

واقع الممارسة السوسيولوجيا في ليبيا:

في الحقيقة تبقى المرحلة التأسيسية الأولى للعلوم الاجتماعية مبهمة في الجامعات الليبية، وذلك لأسباب منها إهمال التاريخ من جانب البُحاث في العلوم الاجتماعية، وأقصد هنا الأساتذة الأوائل، حيث تفتقر كتاباتهم إلى تناول المراحل الأولى لتأسيس العلوم الاجتماعية في ليبيا، إضافة إلى عدم اهتمام جهات الاختصاص بأرشفة وتوثيق أنشطة وبرامج هذا العلم، سواء كانت وزارة التعليم العالي أو الجامعات، ففي عام 1955م انشئ قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية من خلال بوابة كلية الآداب والتربية انظم

Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

إليه عدد من الأساتذة اللامعين انداك على المستوى العربي ممن كونوا لبنة علماء (علم الاجتماع) في مصر والعراق امثال الدكتور علي عيسى، واحمد ابوزيد، وحسن سعفان، وسمير نعيم، وسعد جلال، (مرجين، 2018، ص44.)

وبعد سنوات من ذلك التأسيس انظم إلى دلك القسم عدد من الأساتذة الليبيين، كما انفصل علم الاجتماع عن الفلسفة واصبح علما قائما بذاته تحت مسمى علم الاجتماع واصبح تعج به الجامعات الليبية بعد مرور حوالي 60 عاما على هذا التأسيس. (مرجين، بن عمران، ، 2018، ص44)

وفيما يلي مراحل نشأة وتطور العلوم الاجتماعية في الجامعات الليبية تنقسم إلى أربع مراحل هي :

– المرحلة الأولى: بدأت مع بدايات تأسيس كلية الآداب والتربية بالجامعة الليبية خلال العام الجامعي 1955–1956م، وانتهت هذه المرحلة مع تغيير النظام الملكي، حيث تميزت هذه المرحلة بإعارة عدد من الأساتذة من الجامعات العربية، وقد سمح للجامعة بتناول بعض الإشكالات والقضايا، كما بدأت الجامعة في تحديد قواعدها وقيمها الأكاديمية، حيث تمتع قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية – بكلية الآداب والتربية ببعض السماح في طرحه للظواهر الاجتماعية من خلال تمتع الجامعة ببعض الحريات. (مصباح،2021، ص 12.) وقد كانت أول دفعة لخريجي قسم علم الاجتماع تخرجت في السنة الأكاديمية 1959- 1960. (Mohammad Eltobuli، 2021)

– المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة مع أحداث تغيير النظام السياسي الملكي سنة 1969م، وانتهت مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي. (مصباح ، ،2021، ص 12.) ولاحقاً في فترة أوائل السبعينيات افتُتح قسم علم الاجتماع في جامعة طرابلس ضمن كلية التربية .(Mohammad Eltobuli، 2021)

– المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي، واستمرت حتى نهاية 2011م ، فهذه المرحلة تعتبر الاطول زمنيا، حيث تم افتتاح عدد من أقسام علم الاجتماع في جُل الجامعات الليبية، إضافة إلى فتح فروع للأقسام الرئيسة، وخلال هذه المرحلة طغت النواحي الكمية على النواحي النوعية، كما أن الإنتاجية العلمية تمثلت في إصدارات الكتب، والدوريات، والبحوث، ورسائل الماجستير، واطاريح الدكتوراه؛ إلا اننا يمكننا القول بان البحث العلمي وخدمة المجتمع لم يكن بالمستوى المطلوب حيث انشغل الأساتذة خلال هذه المرحلة في نقل المعرفة من خلال عمليات التدريس، والتنقل من جامعة إلى أخرى بغية الحصول على ساعات تدريسية إضافية لتحسين أوضاعهم المادية.

– المرحلة الرابعة : بدأت هذه المرحلة مع بدايات الحراك المجتمعي في ليبيا2011 م، ولا تزال مستمرة حتى الأن. (مصباح،2021، ص 12.)

وخلال هذه المرحلة والمراحل السابقة يؤخذ على الإنتاج العلمي لإقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية في ان جل الدراسات والمشاريع التي قام بأعدادها أساتذة علم الاجتماع هي غير مكتملة مع مؤسسات الدولة، كما ان لأنثروبولوجيا كتخصص في ليبيا مازال مرتبط بعلم الاجتماع الذي مضى على نشأته في الجامعات الليبية ما يزيد على نصف قرن من الزمان، بحيث لا تخلو جامعة من الجامعات الليبية من وجود قسم لعلم الاجتماع. (مرجين، بن عمران، ، 2018، ص44)

نشأة قسم علم الاجتماع بجامعة سرت كلية الآداب:

تم افتتاح قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة سرت في العام 1991م . 1992 م استجابة لاحتياجات المجتمع الليبي للكفاءات العلمية المؤهلة، وذلك من أجل الإسهام في مسيرة التنمية الشاملة في مختلف المجالات الاجتماعية في المجتمع. (دليل كلية الآداب، 2015، ص12–13)

واقع مخرجات علم الاجتماع وسوق العمل :

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

لقد كان سوق العمل في فترات سابقة في معظم الدول العربية ومنها ليبيا يستوعب جميع خريجي التعليم العالي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين، ولكن الوضع تغير كثيراً في السنوات الأخيرة، حيث بدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصر على بعض التخصصات. وكان معظم الخريجين في السنوات الماضية يستوعبون في منظومة التربية والتعليم، ولكن ذلك تغير بإكتفاء المؤسسات التربوية من بعض التخصصات.

وفي الوقت الراهن تمثل قضية توظيف خريجي مؤسسات التعليم العالي وخصوصا خريجي (علم الاجتماع) هاجساً على المستوى الرسمي لا سيما في غياب آلية علمية لتحديد الحجم الحقيقي للبطالة ومستواها بالنسبة للراغبين في العمل، وتبقى هذه القضية أسيرة لعدد من الفرضيات السائدة يأتي في مقدمتها عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي من خريجي علم الاجتماع لاحتياجات سوق العمل من جهة، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف خريجي علم الاجتماع لأسباب عديدة. (العتيبي ،2010، ص259) فمنذ ما يزيد عن عقد من الزمن ما زال التعامل مع مخرجات علم الاجتماع على استحياء، فالتراكمات الفكرية والمفاهيم المغلوطة التي يفرزها واقعنا الاجتماعي تجاه هذا التخصص وفق مبررات مؤسفة تمثل احد أسباب عدم توظيف خريجي علم الاجتماع، كما ان اصحاب الأعمال والاقتصاد وأصحاب الشركات يدخلون التخصص في مقارنة غير عادلة مع العلوم التطبيقية الأخرى، بالإضافة الى انحصار الوظائف المتاحة لمخرجات علم الاجتماع في وظيفة أخصائي اجتماعي بالمدارس الحكومية والخاصة والتي تستوعب اليوم الآلاف من هذه المخرجات.(العويسي، 2021) إضافة إلى عدم معرفة الكثير من طلبة علم الاجتماع بمهنتهم المستقبلية بعد إنهاء مسيرتهم الدراسية بالجامعة، وحتى لو توفرت مناصب الشغل لهؤلاء فإنهم يصطدمون بعائق عدم تطابق ما تعلموه ومحيط العمل.كما أن خريجو علم الاجتماع يعانون من تهميش في سوق العمل بسبب عدم وضوح المهام المهنية التي توكل لهم وعدم تعرف المستخدمين على مكانة ودور هذا التخصص. (بن عودة، 2017، ص14.)

حيث بلغ خريجي قسم علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة سرت من سنة (1999-2000) إلى (2023-2024) (776) خريج وفق إحصائيات مكتب مسجل كلية الآداب، كما بلغت نسبة الذكور الخريجين 11.21% فقط، وبالتالي فجل الخريجين من الإناث. (مكتب مسجل كلية الآداب، جامعة سرت، 2023-2024).

ويمكن تصنف الخريجين من ناحية قابليتهم للحصول على عمل إلى ثلاث أصناف:

1-الصنف الأول: الخريجون الذين تلتزم مؤسسات الدولة بتعينهم مركزياً لأنهم يمثلون حاجة فعلية لها.

2-الصنف الثاني: الخريجون الذين يمثلون جزءاً من حاجة الدولة والقطاع الخاص المستمرة.

3-الصنف الثالث: الخريجون الذين لا تلتزم الدولة بتعيينهم لمحدودية الحاجة إلى خدماتهم ويقع ضمن هذه الشريحة معظم الخريجين العاطلين نتيجة لعدم امتلاكهم المؤهلات والخبرات التي تتفق واحتياجات سوق العمل الحقيقية، مما يضطر هؤلاء إلى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع. ويعد الصنف الثالث (خريجون لا تلتزم الدولة بتعيينهم) اغلبهم من خريجو تخصصات العلوم الانسانية والذين يشكلون نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية. (صابور،2018، ص244)

حيث ان تراكم الافواج الهائلة من الخريجين له عدة أسباب منها الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص العمل، فضلا عن عوامل تشمل الحروب وحالات الحصار الاقتصادي والاعتماد على

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

الموارد الطبيعية (القطاع النفطي) والذي أدى إلى ربط التنمية على نطاق واسع بتقلبات أسعار النفط وإيراداته والذي أدى بدوره إلى شل الجهود التي تبذل من اجل التنويع الاقتصادي، وعلى أساس ذلك نجم عن محدودية التنويع تقليل فرص العمل وخاصة أمام الشباب حديثي التخرج، حيث سببت تلك الظروف ظهور واستمرار البطالة وخصوصا في العلوم الإنسانية ومنها خريجي علم الاجتماع. (حسين ،2015، ص11).

كما أن نواتج قسم علم الاجتماع لا تستجيب على النحو المناسب لطلب سوق العمل وأصحاب المشروعات الصناعية؛ لإن النظام التعليمي القائم لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها أرباب العمل (الخاص والحكومي) أذ تتزايد الايدي العاملة ذات المهارات العالية والفنية، وهذا يخفف الطلب على خريجي علم الاجتماع؛ ونتيجة لذلك سُجل فائض في المعروض من خريجي علم الاجتماع الباحثين عن عمل المفتقرين إلى الخبرة، ويمثل هذا الاتجاه تحديا هيكليا خطيرا" للحكومة والقطاع الخاص، مما يتطلب على اقسام علم الاجتماع المبادرة بتحسين التدريب الفني والمهني، فالحاجة قائمة إلى تكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعليم وتزويد الطلبة بالمزيد من المؤهلات الفنية ولاسيما مهارات تكنولوجيا المعلومات، فقد بلغ العدد الكلي لخريجي علم الاجتماع بكلية كلية الآداب جامعة سرت منذ تأسيسه وفق إحصائيات مكتب مسجل كلية الآداب (776)[1] (مكتب مسجل كلية الآداب ، جامعة سرت، 2023-2024).

ويمكن حصر اسباب الاختلال بين مخرجات اقسام علم الاجتماع ومتطلبات سوق العمل بشي من التفصيل:

- أن التدريب والتأهيل بمعايير المدارس الغربية أثر سلبا على مدخلات ومخرجات طلاب علم الاجتماع،كل ذلك أدي الي إحداث قطيعة معرفية بأصول هذا الفرع بين تطويره ليشكل قيمة مضافة له وطرق تدريسه والبحث فيه. فلقد دلت المسوحات حول هذا التخصص في ليبيا بأنه حديث القدوم إلي الجامعات الليبية، حيث لم نسمع أن قادة العمل الاجتماعي في ليبيا بأنهم أسهموا في حل الظواهر والقضايا من منظور مجتمعي. (ميلاد الحارثي، 2019)
- ان الكم الهائل من الخريجين من اقسام علم الاجتماع من الجامعات الليبية عندما لا يجدوا فرص عمل لها علاقة بتخصصاتهم معضهم يغيرون مسارهم الوظيفي ويتحولون إلى ممارسة وظائف مختلفة عن ما تلقوهُ من معارف علم الاجتماع. فقد تبين أن بعضهم تم تعيينهم في مؤسسات تجارية أو صناعية أو المصارف التجارية والتي يتم من خلالها تسكين الخريجين فيها بدون مراعاة للتخصصات المرتبطة بمدخلات ومخرجات علم الاجتماع. ونتيجة لهذه السياسات تحولت اقسام علم الاجتماع إلى اقسام كمية وبعيدة عن الكيفية والنوعية المطلوبة.
- المرأة أو الطالبة تحتل مركز الصدارة في التوجه إلى هذا التخصص حتى أصبح من التخصصات المؤنثة بسبب طبيعة التخصص النظرية والبعيدة عن الطابع التقني أو الخطر، كما ان الدوافع الثقافية والاجتماعية تلعب دورا في تشجيع النساء على دراسة تخصصات تُعتبر ‘‘ملائمة’’ لدورهن الاجتماعي؛ وبالتالي مع مرور رُسّخت صورة نمطية بأن هذا المجال ‘‘أنثوي’’، مما يضع خريجيه في وظائف محددة ولا يتم قبولهم في وظائف اخرى.
- اصبحت أهمية هذا التخصص تثقل كاهل الدولة وظيفيا وماليا، فالخريجون حتى وأن مارسوا عملهم في مجال تخصصهم، فأن مخرجات تلك الوظائف متدنية ولا ترتقي إلى مستوي اهمية علم الاجتماع لأنها مخرجات اغلبها تعتمد على التحصيل النظري. (نفس المرجع السابق)
- ان مدخلات ومخرجات علم الاجتماع المعاصر عربيا واسلاميا

[1] مكتب مسجل كلية الآداب ، جامعة سرت، (2023-2024).

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

تنفصل دوما عن واقعها والابتعاد بذلك عن انتاج مدرسة مجتمعية واقعية ونقدية للنظريات الوافدة. ومن هنا يمكن الاشارة إلى مدي عجز المشتغلين بعلم الاجتماع الوافد على احتواء ظواهر مجتمعاتهم وبيئاتها والولوج إلى صلب أزمة التخصص وحالة العلم في هذا التخصص.

- من ضمن عوامل طرد سوق العمل لخريجي هذا التخصص وعلى الرغم من اهميته المضطردة في بلد يسعى للتنمية يعود ذلك إلى نظرة المجتمع السلبية للتعليم النظري بإعتباره خيار من لا خيار له في التعليم الثانوي والتعليم الجامعي حسب وجهة نظرهم.
- فضلاً عن ذلك ان منظومة علم الاجتماع ذاتها تعاني من تقادم البرامج والمناهج وضعف استجابتها للمتغيرات والتطورات التقنية في اسواق العمل، وتواجه صعوبات كبيرة في مواكبة التطورات التقنية لأسباب عدة من بينها صعوبة تحديث الاجهزة التدريبية لشح الموارد، وعدم القدرة على بناء قدرات الكادر التعليمي لمواكبة المستجدات التقنية، وعدم المرونة في تغيير المناهج التدريبية. (حسين، مرجع سبق ذكره، ص14)
- تجاهل المؤسسات الرسمية للدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير الايجابي والتحولات الجارية.

– عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من مخرجات علم الاجتماع.

– سرعة تغير احتياجات سوق العمل وبطيء استجابة مؤسسات اقسام علم الاجتماع لهذا التغيير.

– ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتخطيط للقوى العاملة.

– افتقار خريجي علم الاجتماع إلى بعض المهارات الغير تخصصية الملائمة لاحتياجات سوق. (بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 38)

–عدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل، وعدم الاتصال بمؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم.

–عدم وضع آليات تلتمس مشاكل وحاجات المجتمع. (الشبه، حدود، 2015م ، ص96)

الإجراءات النهجية:

منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الهادف إلى وصف الظاهرة وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من خريجي علم الاجتماع من كلية الآداب جامعة سرت من سنة (1999-2000) الى (2023-2024) والبالغ عددهم(776) خريج. (مكتب مسجل كلية الآداب، جامعة سرت، (2023-2024).) وفق إحصائيات مكتب مسجل كلية الآداب.

عينة الدراسة: بما ان خريجي علم الاجتماع موزعين على مؤسسات مختلفة وجدت الباحثة صعوبة في الوصول إليهم، ولتوفير الوقت على الباحثة فقد تم اللجوء إلى إحدى طرق المعاينة غير الاحتمالية (أي التي لا تعتمد على الاختيار العشوائي) وتُسمّى تحديدًا (العينة المتسلسلة) حيث تم اختيار خريج واحد ثم التوسع تدريجيًا مثل كرة الثلج إلى باقي الخريجين من نفس الفئة أي تتوافر فيهم خصائص الفئة المستهدفة، واستمرت هذه العملية أي كل خريج يقوم بإرسال الاستبيان الإلكتروني إلى خريج آخر إلى أن تم الوصول إلى حجم العينة المطلوب أو إلى تشبع البيانات (أي عدم ظهور معلومات جديدة واستمرت هذه العملية شهرا). وقد بلغ حجم العينة (120) مفردة من خريجي قسم علم الاجتماع بكلية الآداب "جامعة سرت" والمنخرطين بسوق العمل سواء المؤسسات العامة أو الخاصة، وعند التطبيق الفعلي للاستبيان استجاب فقط 117 مفردة من أصل 120 مفردة ، بينما لم يستجب الباقون (3 مبحوثين).إذن العينة الفعلية المستخدمة في التحليل الإحصائي هي

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

117 مفردة أثناء إجراء الدراسة، وهامش الخطأ المسموح به (5%). وهذا الهامش هو حدّ مقبول علميا في الدراسات الاجتماعية والإحصائية، أي أن الثقة في النتائج عادة تكون بنسبة 95%، وبالتالي فالنتائج يمكن تعميمها على المجتمع الأصلي بدقة عالية.

أداة جمع البيانات: إضافة إلى المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات فقد تم استخدام استبيان إلكتروني طور لهذا الغرض لجمع البيانات، حيث تم تصميم الاستبيان بالاستعانة باستمارة الاستبيان في دراسة **كيرور** نصرالدين (2018) بعنوان "واقع توظيف المعرفة السوسيولوجية في المؤسسات الجزائرية "دراسة ميدانية على خريجي علم الاجتماع العاملين" مع اجراء بعض التعديلات للتتناسب مع مجتمع دراستنا. وتم استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

صدق وثبات أداة الدراسة: لقد تم عرض الأداة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال علم الاجتماع للتأكد من دقة بنائها المعرفي والمنهجي، وقد تم تعديل الأداة في ضوء ملاحظاتهم. وتم حساب ثبات الاستبانة بطريقة إعادة الاختبار، حيث تم تطبيق الاستبانة على20 خريج من خريجي علم الاجتماع من خارج عينة الدراسة، ثم أعيد تطبيق الاستبانة بعد أسبوعين على نفس الخريجين، وتم بعد ذلك حساب معامل الارتباط بين الاختبارين، حيث بلغ معامل الثبات (93 %). وهو معامل ارتباط دال مما يدل على صدق الأداة.

ادوات تحليل البيانات: بعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات من خلال استمارة الاستبيان ومراجعتها تم واستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

حيث تم الاعتماد على اسلوبي التحليل والتفسير (الكمي والكيفي).

- الكمي من خلال تحليل الجداول البسيطة من خلال التوزيع التكراري والنسب المئوية التي تعكس الاستجابات الواردة في الاستبيان.
- الاسلوب الكيفي: وذلك من خلال تفسير البيانات الكمية في ضوء الدراسات السابقة والتوجهات النظرية.
- ثم قامت الباحثة بعملية تحليل وتفسير ما ورد في الجداول لتوضيح الدلالة السوسيولوجية لهذه البيانات من خلال الوصف والتفسير والتنبؤ.

عرض البيانات:

اولا: وصف خصائص الدراسة

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
الاناث	117	%100
الذكور	0	%0
المجموع	117	%100

يبين الجدول (1) أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الجنس وتبين لنا أن نسبة الاناث قد بلغت 100% وهذا يوضح بأن جميع الأشخاص الذين تم عمل الدراسة عليهم هم من فئة الاناث، ومن خلال ملاحظة الباحثة فإن جل الدارسين في هذا التخصص من فئة الإناث وقد ترجع الأسباب إلى إن تخصص علم الاجتماع يهتم بدراسة العلاقات الإنسانية، الأسرة، القيم، الأدوار الاجتماعية، والمشكلات الاجتماعية وهي موضوعات تميل إليها الإناث أكثر نظرًا لطبيعتهن الإنسانية والاجتماعية. كما ان التخصص لا يتطلب مهارات رياضية، ما يجعله أكثر توافقًا مع ميول الكثير من الطالبات مقارنة بالتخصصات العلمية الصرفة. كما أن الأسر والمجتمع غالبًا يشجعون الفتيات على دراسة تخصصات تتناسب

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

مع العمل في بيئات مستقرة وآمنة، مثل المدارس أو المؤسسات الاجتماعية، فتخصص علم الاجتماع يفتح مجالات في التدريس، البحث الاجتماعي، العمل الاجتماعي، الإرشاد الأسري وهي مجالات فيها حضور نسائي قوي تقليديًا، والرسم البياني يوضح توزيع عينة البحث حسب الجنس:

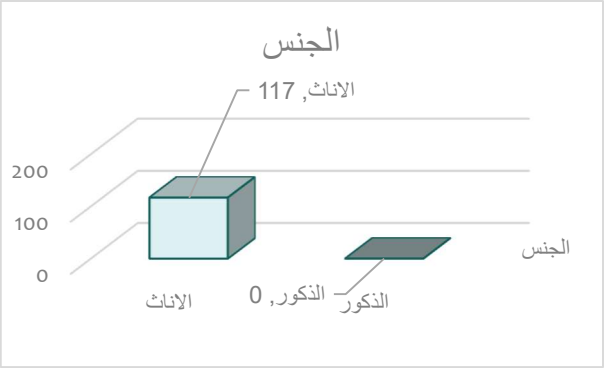

جدول رقم(2)يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	113	%97
ماجستير	00	%00
دكتوراه	04	%3
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بالمؤهل العلمي للمشاركات في البحث يبين الجدول رقم (2) أعلاه أن أعلى نسبة هي للفئة ذوي المؤهل ليسانس وذلك بنسبة 97%، فيما كانت الفئة ذوات مؤهل الدكتوراه بنسبة بلغت 3%، بينما مؤهل الماجستير لم يتحصل على أي نسبة، والرسم البياني يوضح ذلك:

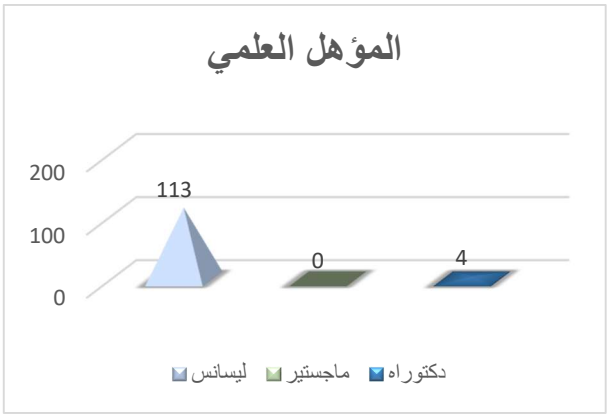

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة
اخصائية اجتماعية	23	%20
شؤون إدارية	07	%6
مديرة مدرسة	03	%1
مشرفة حضانة	07	%6
مشرفة روضة	02	%2
معلمة	43	%37
موظفة	32	%27
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بمهنة أفراد العينة نلاحظ من الجدول رقم (3) أعلاه أن غالبية أفراد العينة من العاملات كمعلمات وذلك بنسبة بلغت 37%، وتأتي بعد ذلك فئة الموظفات وذلك بنسبة بلغت 27%، ويليها في الترتيب فئة الاخصائيات الاجتماعيات وذلك بنسبة بلغت 20%، فيما كانت أقل الفئات نسبة هي فئة مديرة المدرسة وذلك بنسبة بلغت 1% فقط، والرسم البياني يوضح ذلك:

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

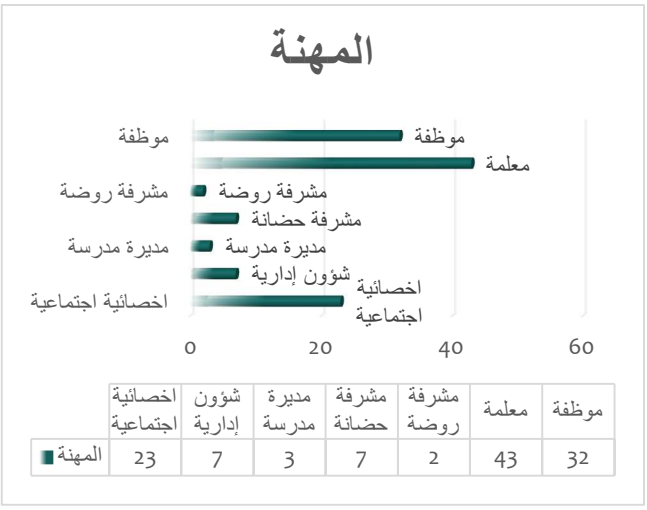

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة
خاصة	47	%40
عامة	70	%60
المجموع	117	%100

يوضح الجدول رقم (4) أعلاه توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة العاملين بها ونلاحظ بأن أعلى نسبة كانت للعاملات بالقطاع العام وذلك بنسبة بلغت 60% من إجمالي أفراد العينة، فيما من كانت نسبة العاملات في القطاع الخاص 40% فقط، والرسم البياني يوضح ذلك:

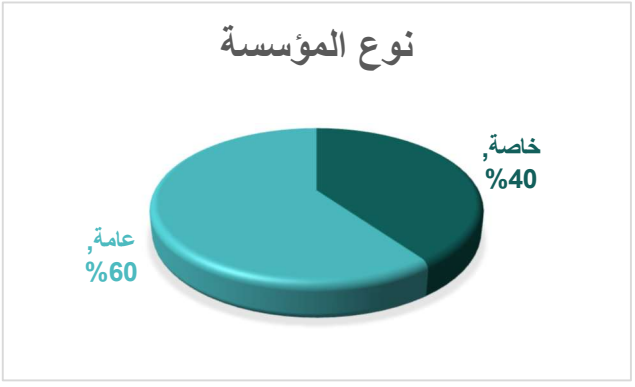

جدول رقم(5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة
تعليمي	91	%78
صناعي	06	%5
إعلامي	00	%0
تجاري	00	%0
حرفي	00	%0
خدماتي	06	%5
تربوي	11	%9
ثقافي	03	%3
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بنشاط المؤسسة العاملين بها أفراد العينة تبين من الجدول رقم (5) أعلاه أن أعلى نسبة لفئة النشاط التعليمي وذلك بنسبة بلغت 78% من إجمالي أفراد العينة، كما نلاحظ بأن فئة النشاط التربوي جاءت بنسبة 9%، فيما كانت الأنشطة الإعلامية والتجارية الحرفية بنسبة 0% وهذا يدل على أن تخصص علم الاجتماع لا يلقى اقبال في سوق العمل خصوصا في هذه الأنشطة، والرسم البياني يوضح ذلك:

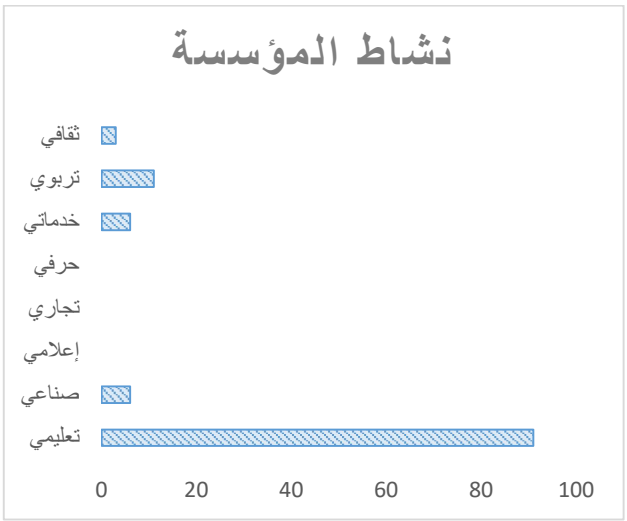

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

جدول رقم (6) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات العمل

سنوات العمل	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	62	%53
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	13	%11
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	33	%28
15 سنة فأكثر	09	%8
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب سنوات العمل تبين من الجدول رقم (6) أعلاه أن أعلى نسبة هي للفئة (أقل من 5 سنوات) وذلك بنسبة بلغت 53% من إجمالي أفراد العينة، فيما من كانت الفئة التالية هي (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) وذلك بنسبة بلغت 28%، فيما كانت أقل الفئة نسبة هي (15 سنة فأكثر) وذلك بنسبة بلغت 8%، والرسم البياني يوضح ذلك:

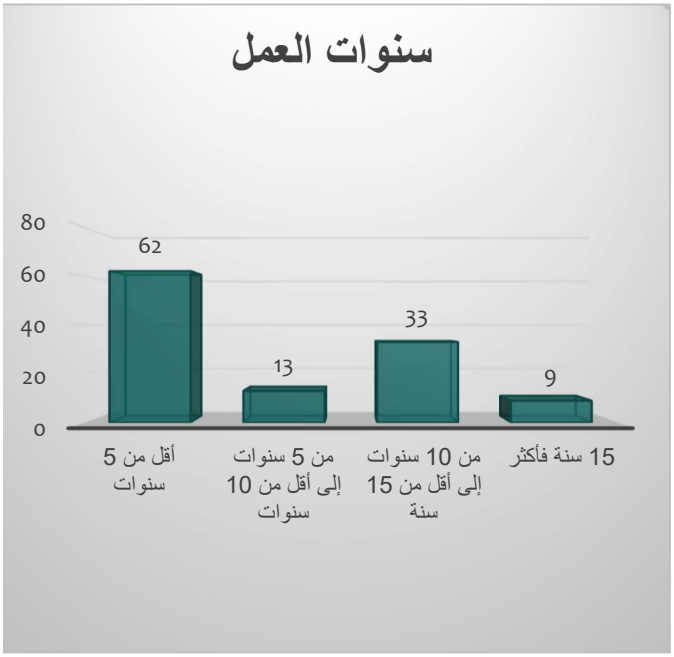

جدول رقم (7) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التساؤل عن أهمية علم الاجتماع

ما أهمية علم الاجتماع حسب وجهة نظرك	التكرار	النسبة
دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية واقتراح أساليب لعلاجها	55	%47
تحديث المجتمع	44	%38
دراسة سلوك البشر وكيفية تفاعلهم مع بيئتهم	06	%5
إعداد كوادر علمية متميزة	00	%0
التدريب على العمل الاجتماعي	00	%0
تطوير التفكير	00	%0
ليس له دور	00	%0
فهم القوى الاجتماعية التي تؤثر في حياة الأفراد	00	%0
المساهمة في فهم طبيعة المجتمعات	12	%10
دراسة مؤسسات المجتمع الاجتماعية بشكل علمي	00	%0
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة عند سؤالهم عن أهمية علم الاجتماع من وجهة نظرهم تبين من الجدول رقم (7) أعلاه أن غالبية أفراد العينة كانت اجابتهم بأن أهميته تنبع من دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية واقتراح أساليب لعلاجها وذلك بنسبة بلغت 47% من إجمالي أفراد العينة، يليها تحديث المجتمع بنسبة بلغت 38%، أما دراسة سلوك البشر وكيفية تفاعلهم مع بيئتهم جاءت بنسبة ضعيفة بلغت 05%، وبقية الخيارات لم تتحصل على أي نسبة. والرسم البياني يوضح ذلك:

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

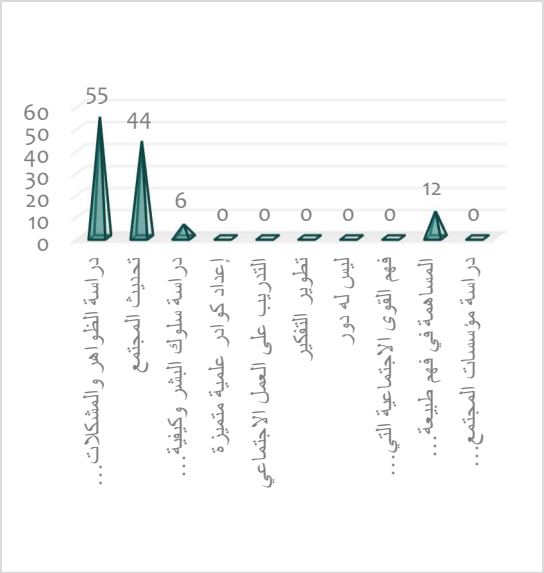

جدول رقم (8) توزيع عينة البحث حسب تقييمهم للبرامج التي يقدمها علم الاجتماع

برامج علم الاجتماع		جيدة		إلى حد ما		غير جيدة	
البرامج النظرية	ت	90	ت	14	ت	13	
	%	77	%	12	%	11	
البرامج التطبيقية	ت	13	ت	42	ت	62	
	%	11	%	36	%	53	

يبين الجدول (8) إجابة أفراد العينة حول تقييمهم للبرامج التي يقدمها قسم علم الاجتماع، فمن خلال الجدول نلاحظ بأنه فيما يخص البرامج النظرية تبين أن ما نسبتهم 77% يرون بأنها برامج جيدة في حين 11% فقط يرون بأنها غير جيدة، بينما البرامج التطبيقية فنلاحظ بأن ما نسبته 53% يرون بأنها غير جيدة في حين 11% يرون بأنها جيدة وما نسبته 36% يوافقون إلى حد ما، ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول بأن برامج علم الاجتماع النظرية تطبق بشكل أكبر من التطبيقية والتي تمتاز بالضعف، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة بيداء رزاق حسين (2015) حيث توصلت دراستها إلى وجود ضعف في محتوى المناهج الدراسية من الناحية التطبيقية واقتصار التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط. كما تتفق نتائجنا في هذا المجال مع دراسة كيرور نصرالدين(2016) والتي توصلت إلى ان برنامج علم الاجتماع يعاني من ضعف في البرنامج من حيث افتقاد المقررات إلى الطابع التقني. وفي اعتقادي ان عدم جودة البرامج التطبيقية وضعفها في تخصص علم الاجتماع ربما يرجع إلى طبيعة العلم نفسه فعلم الاجتماع علم تفسيري وتحليلي أكثر منه علم تطبيقي؛ أي يهدف إلى فهم الظواهر الاجتماعية وتفسيرها وليس بالضرورة إلى تقديم حلول عملية مباشرة. أيضا من ضمن الأسباب التي تساهم في جعل برامج علم الاجتماع نظرية ان كثير من الجامعات تركز على الجانب النظري دون تدريب فعلي على البحث الميداني أو التدخل الاجتماعي، حيث ان المناهج تفتقر إلى التدريب على أدوات مثل تحليل البيانات الاجتماعية، تصميم البحوث التطبيقية، أو العمل في المؤسسات الاجتماعية. إضافة إلى غياب المؤسسات المهنية المرتبطة بعلم الاجتماع فلا توجد في أغلب الدول العربية مؤسسات أو وظائف تحمل مسمى "أخصائي علم اجتماع" بشكل واضح. كما ان سوق العمل لا يطلب عادة "خريج علم اجتماع" لتنفيذ مشاريع محددة، بل يطلب مهارات عامة (تحليل، بحث، تواصل)، مما يقلل الحافز لتطبيق التخصص، أيضا المشاريع التطبيقية في علم الاجتماع تحتاج تمويلًا وجهات داعمة لإجراء دراسات ميدانية أو تدخلات مجتمعية وهذ لا يتوفر في الغالب ولاتوجد له جهات داعمة، كما ان بعض أعضاء هيئة التدريس لديهم خلفية أكاديمية نظرية قوية دون خبرة ميدانية أو مهنية لتدريب الطلاب على الجانب العملي، كما ان مؤسسات المجتمع لا تنظر إلى علم الاجتماع كتخصص "عملي" يمكنه إحداث تغيير ملموس بل كعلم أكاديمي أو ثقافي وهذا راجع إلى ضعف الوعي بدور علم الاجتماع في التخطيط الاجتماعي والسياسات العامة والتنمية.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

جدول (9) توزيع اجابات افراد العينة حسب وصفهم لسمات البرامج التي يقدمها علم الاجتماع

سمات برامج علم الاجتماع		نعم		لا	
تقليدية	ت	99	ت	18	
	%	85	%	15	
تتسق مع أهداف المجتمع	ت	73	ت	44	
	%	62	%	38	
لا تساير التطورات العلمية المعاصرة	ت	101	ت	16	
	%	86	%	14	
تستجيب البرامج لمتغيرات سوق العمل	ت	33	ت	84	
	%	28	%	72	
لا تلبي احتياجات سوق العمل	ت	72	ت	45	
	%	61	%	39	

الجدول رقم (9) يوضح إجابات أفراد العينة حول سمات البرامج التي يقدمها علم الاجتماع، وبالنظر إلى السمة الأولى وهي بأنها تقليدية 99 من أفراد العينة أجابوا بأنها كذلك وذلك بنسبة بلغت85%، فيما 18 شخص أجابوا بأنها غير تقليدية وذلك بنسبة 15%، فيما نلاحظ بأن السمة الثانية وهي بأن برامج علم الاجتماع تتسق مع أهداف المجتمع كانت إجابات أفراد العينة 62% نعم ، 38% لا، وبخصوص السمة الثالثة والقائلة بأنها لا تساير التطورات العلمية المعاصرة فلقد كانت أغلب إجابات أفراد العينة نعم وذلك بنسبة بلغت 86% من أفراد العينة، ونلاحظ بأن السمة الرابعة كانت أغلب الإجابات عليها لا وذلك بنسبة بلغت 72% حيث يرون بأنها لا تستجيب لمتغيرات سوق العمل، فيما كانت السمة الأخيرة وهي لا تلبي احتياجات سوق العمل فلقد كانت إجابة أفراد العينة بنسبة 61% نعم فيما كان نسبة اللواتي أجبن بلا 39%.وبالتالي اغلب هذه النسب تعكس نقاط ضعف في برنامج علم الاجتماع.

جدول (10) توزيع اجابات افراد العينة حسب درجة الطلب على خريجي علم الاجتماع

درجة الطلب على خريجي علم الاجتماع	التكرار	النسبة
منخفضة	39	%33
متوسطة	68	%58
عالية	10	%9
المجموع	117	%100

الجدول رقم (10) يوضح إجابات أفراد العينة حول درجة الطلب على خريجي علم الاجتماع فمن خلال الجدول نلاحظ بأن 58% من أفراد العينة يرون بأن درجة الطلب متوسطة، فيما 33% منهم يرون بأن درجة الطلب منخفضة، في حين 9% منهم فقط يرون بأن درجة الطلب على خريجي علم الاجتماع عالية. من هذه النتائج نلاحظ ان درجة الطلب على خريجي علم الاجتماع تتراوح ما بين المتوسطة والمنخفضة. ويمكننا تفسير ذلك بعدة اسباب من وجهة نظر الباحثة منها تتعلق بطبيعة التخصص ذاته فعلم الاجتماع ليس تخصصا مهنيا مباشرا؛ فهو لا يؤهل لمهنة محددة مثل الطبيب أو المهندس أو المحامي. كما ان معظم الجهات لا تدرج وظيفة بعنوان "أخصائي علم اجتماع" مما يجعل الخريج يبحث عن أعمال في مجالات عامة (التعليم، الإدارة). ايضا التخصص يُعِدّ خريجين يمتلكون مهارات فكرية وتحليلية أكثر من مهارات مهنية عملية، وهي مهارات يصعب على أصحاب العمل قياسها أو توظيفها بشكل مباشر، فهناك غياب للوعي بأهمية علم الاجتماع في التحليل الاجتماعي والتخطيط والتنمية فكل مشروع

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

اقتصادي أو تعليمي له أبعاد اجتماعية. كما ان هناك ضعف في الثقافة العامة حول دور علم الاجتماع في حل المشكلات الاجتماعية ورسم السياسات، وتحليل سلوك المجتمعات مما يجعل التخصص غير مرئي في سوق العمل. كما ان ضعف التدريب التطبيقي أثناء الدراسة يؤدي إلى تخرّج طلاب غير مؤهلين عمليًا لشغل وظائف في القطاعات التنموية أو البحثية. إضافة إلى ضعف التواصل بين الجامعات وسوق العمل، كما ان عدم وجود اتفاقيات توظيف يجعل الخريجين يواجهون صعوبة في دخول سوق العمل. ايضا يمكننا تفسير هذه النتائج من خلال نظرية العرض والطلب والتي تم الإشارة إليها فيما سبق في ان سوق العمل يتكون من لقاء جانبي العرض والطلب حيث يكون الطلب على العمل من فرص التوظيف والتشغيل التي توفرها مختلف القطاعات الإنتاجية ويتحكم فيه منطق البحث عن تحقيق الربح. أما جانب العرض فيتكون من تدفق العديد من الفئات التي يمكن حصرها في الوافدين على سوق العمل فعدم التوازن بين العرض من خريجي قسم علم الاجتماع والطلب على هذا التخصص يؤدي الى وجود فائض من خريجي علم الاجتماع مقابل قلة فرص العمل، وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على هذا التخصص.

جدول (11) توزيع اجابات افراد العينة حسب التساؤل هل تقدمت لوظيفة ورفضت

هل تقدمت لوظيفة ورفضت	التكرار	النسبة
نعم	95	%81
لا	22	%19
المجموع	117	%100

الجدول (11) يوضح إجابة أفراد العينة حول التساؤل هل تقدمت لوظيفة ورفضت، فمن خلال الجدول نلاحظ بأن 81% منهم قد تقدموا لوظيفة ورفضوا، في حين 19% منهم لم يتم رفضهم. وترجع أسباب الرفض حسب التوزيع التالي في الجدول (12).

جدول (12) توزيع اجابات افراد العينة حسب أسباب الرفض

اسباب الرفض	التكرار	النسبة
غموض تخصص علم الاجتماع	59	%51
عدم تطابق عروض العمل مع الشهادة	23	%20
عدم معرفة رؤساء العمل باختصاصات علم الاجتماع	04	%3
لأن علم الاجتماع نظري	14	%12
ضعف التطبيقات السوسيولوجية الميدانية	04	%3
النظرة السلبية لتخصص علم الاجتماع	13	%11
المجموع	117	%100

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ بأن أسباب رفض التوظيف كانت كما يلي 51% من أفراد العينة أكدوا بأن أسباب الرفض ترجع إلى غموض التخصص، فيما أن 20% منهم أكدوا بأن سبب الرفض هو عدم تطابق عروض العمل مع الشهادة، ونلاحظ بأن 12% يؤكدون بأن سبب الرفض يكمن في ان علم الاجتماع علم نظري، فيما كان سبب رفض 11% هو النظرة السلبية لتخصص علم الاجتماع، ونلاحظ بأن السببين عدم معرفة رؤساء العمل باختصاصات علم الاجتماع وضعف التطبيقات السوسيولوجية الميدانية قد جاءت بنسبة متساوية وهي 3% لكل منهما. وبالتالي فإننا نلاحظ بإن دراسة **كيرور نصرالدين** (2016) تتفق مع نتائج دراستنا في الأسباب المتعلقة برفض خريجي قسم علم الاجتماع في سوق العمل في النتيجة المتعلقة بغموض المعرفة السيسولوجية داخل النسق الاجتماعي. ويمكننا

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

تفسير ما ورد من نتائج حول أسباب رفض توظيف خريجي علم الاجتماع من خلال نظرية دور كايم في منظوره الوظيفي للمجتمع والذي يرى بإن كل فرد أو تخصص يجب أن يكون له دور محدد في تقسيم العمل الاجتماعي، فمشكلة خريجي علم الاجتماع أن تخصصهم لم يُدمج بفعالية في شبكة تقسيم العمل في المجتمع الحديث، لإشكالية تكمن في غياب الدور الوظيفي الواضح لخريجي علم الاجتماع ضمن تقسيم العمل في المجتمع الحديث؛ أي أن سوق العمل في مجتمعنا لم يُوجد وظائف واضحة أو محددة المعالم لهذا التخصص وبالتالي أحدث هذا اختلال وظيفي. كما ان فشل مؤسسات التنشئة (مثل الجامعة) في تهيئة الطلاب مهنيا لأدوارهم في المجتمع كان أحد الاسباب، أيضا هناك ضعف في تكامل تخصص علم الاجتماع مع احتياجات السوق، فإذا كانت الجامعات تُخرّج أعدادًا كبيرة من خريجي علم الاجتماع دون أن توجد وظائف أو أدوار اجتماعية مناسبة لهم، فإن هذا يعني فشلًا وظيفيًا في النظام التعليمي. والحل من منظور دوركايم يتمثل في إعادة تنظيم العلاقة بين التعليم وسوق العمل بحيث تُعاد صياغة وظيفة هذا التخصص بوضوح في المجتمع.

جدول (13) توزيع اجابات افراد العينة حسب إجابتهم عن التساؤل هل مررت بفترة طويلة للبحث عن وظيفة بعد التخرج

فترة البحث عن وظيفة	التكرار	النسبة
نعم	51	%56
لا	66	%44
المجموع	117	%100

الجدول رقم (13) يوضح إجابات أفراد العينة حول التساؤل السابق، حيث نلاحظ بأن ما نسبته 56% من أفراد العينة أكدوا بأنهم مرو بفترة طويلة للبحث عن وظيفة، في حين 44% توظفوا خلال فترة قصيرة من التخرج.

جدول (14) يوضح توزيع اجابات أفراد العينة حسب رأيهم في وجود ضعف في التكوين الجامعي كخريج علم الاجتماع

هل هناك ضعف التكوين الجامعي كخريج علم الاجتماع	التكرار	النسبة
يوجد	67	%57
لا يوجد	50	%43
المجموع	117	%100

الجدول (14) يوضح إجابات أفراد العينة حول التساؤل هل هناك ضعف في التكوين الجامعي كخريج علم الاجتماع. ومن الجدول نلاحظ بأن 57% منهم أجابوا بانه يوجد ضعف في التكوين الجامعي، في حين 43% منهم أجابوا بأنه لا يوجد. ويمكننا تفسير هذه النتيجة من خلال نظرية بورديو في رأس المال المعرفي والتي توضح بأن النجاح في سوق العمل لا يعتمد فقط على الشهادة (رأس المال الأكاديمي)، بل على "رأس المال الثقافي والاجتماعي" مثل (اللغة، المهارات، العلاقات، السلوك المهني). وبالتالي فخريجو علم الاجتماع قد يواجهون تحديات في سوق العمل لأنهم لا يملكون المهارات أو العلاقات التي يتطلبها السوق رغم دراستهم للظواهر الاجتماعية، فالتكوين الأكاديمي لا يمنحهم دائماً أدوات عملية قابلة للتوظيف بسهولة (مثل إدارة المشاريع، تحليل البيانات، الاتصال المؤسسي)، فخريج علم اجتماع قد لا يجد وظيفة لأنه لا يملك مهارات مثل التحليل الإحصائي على سبيل المثال أو لا يعرف كيف يسوّق نفسه في السوق.

جدول رقم(15)يوضح مدى دراية الخريج بالمهام التي هي من اختصاصك

هل لديك دراية بالمهام التي هي من اختصاصك	التكرار	النسبة
مدرك	117	%100
غير مدرك	00	%0
المجموع	117	%100

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة عن مدى درايتهم بالمهام التي هي من اختصاصهم نلاحظ من الجدول بأن جميع أفراد العينة مدركين لمهام اختصاصهم بنسبة بلغت (100%). وهذه النتيجة تختلف تماما مع النتيجة التي توصلت لها دراسة كيرور نصرالدين (2016) حيث أظهرت دراسته عدم إدراك الخريج لدوره في المؤسسة.

جدول رقم (16) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المشاركة بنشاطات داخل المؤسسة

المشاركة بنشاطات داخل المؤسسة	التكرار	النسبة
نعم	115	%98
لا	02	%2
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة بمدى مشاركتهم بنشاطات داخل المؤسسة العاملين بها، تبين من الجدول رقم (16) أن غالبية أفراد العينة يشاركون بأنشطة داخل المؤسسة وذلك بنسبة بلغت 98%، بينما 2% فقط لا يشاركوا بأنشطة داخل المؤسسة.

جدول (17) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب تقييمهم لدورهم في المؤسسة التي يعملون بها

تقييمك لدورك في المؤسسة التي تعمل بها	التكرار	النسبة
جيد	24	%20
إلى حد ما	77	%66
غير جيد	16	%14
المجموع	117	%100

الجدول رقم (17) يوضح إجابات أفراد العينة حول تقييمهم لدورهم داخل المؤسسة، حيث نلاحظ بأن 66% من أفراد العينة يرون بأن دورهم معقول إلى حدا ما، فيما كان 20% منهم يرون بأن دورهم جيد داخل المؤسسة، في حين 14% منهم فقط يرون بأن دورهم غير جيد في المؤسسة التي يعملون بها. وهذه النتيجة تقودنا إلى مناقشة كارل ماركس لأبعاد الاغتراب فاحد هذه الابعاد تتمثل في ان العامل مغترب في مهنة العمل ذاتها: فالعمل عندما يكون ليس هدفا بالنسبة للعامل وانما مفروض عليه من الخارج وهو مجبر على القيام به، وعندما لا يعود عليه بالفوائد العقلية والجسدية فتجده يفر من أماكن عمله عندما يزول الضغط مباشرة؛ وبالتالي فخريج علم الاجتماع اذا كان تقييمه لدوره داخل المؤسسة سلبي فإنه حتما سوف يعاني من اغتراب مهني يؤدي إلى اغتراب نفسي على المدى الطويل فالخريج له رغبات يود اشباعها من خلال ما يتوقعه من الإدارة، فإذا رأى ان درجة استجابة الإدارة لمتطلباته ضئيلة وتمنعه من إشباع رغباته فإن هذا العمل سيتحول إلى حاجز يقف أمامه في تحقيق نموه الشخصي وفي اكتساب مكانة مرموقة لأنه لا يمنحه الفرصة للتعبير عن قدراته الكامنة ومنه يصبح العمل مملا وهذا ما يفضي به للاغتراب الوظيفي.

جدول رقم(18)يوضح مدى توظيف المعارف السوسيولوجية التي تحصل عليها الخريج في دراسته داخل المؤسسات التي يعمل بها

هل توظف معارفك السوسيولوجية داخل المؤسسة؟	التكرار	النسبة
نعم	87	%74
لا	30	%26
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة عن التساؤل المتعلق بتوظيف المعارف السوسيولوجية التي تحصلوا عليها في دراستهم داخل

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

المؤسسات التي يعملون بها، نلاحظ بأن أغلب الإجابات نعم وذلك بنسبة بلغت 74%، في حين ان الذين أجابوا بلا كانت نسبتهم 26% فقط.

جدول رقم (19) يوضح مدى توافق المهام التي يقوم بها خريجو علم الاجتماع داخل المؤسسات مع تخصصهم.

هل المهام التي تقوم بها داخل المؤسسة في صميم تخصصك كخريج علم الاجتماع	التكرار	النسبة
نعم	62	%53
لا	55	%47
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة حول التساؤل عن المهام التي يقمون بها داخل المؤسسة هل هي من صميم التخصص أم لا، تبين من الجدول رقم (19) أن 53% من أفراد العينة يقومون بالمهام التي هي من صميم تخصصهم كخريجي علم الاجتماع، بينما 47% لا يقومون بمهام في صميم التخصص. ويمكننا تفسير ذلك من خلال فرضية النظرية البنائية الوظيفية والتي ترى ان المجتمع نظام متكامل ومترابط مثل الكائن الحي، حيث تعمل أجزاؤه (المؤسسات، القيم) معًا لأداء وظائف محددة تساهم في استقرار واستمرار النظام ككل، مع التركيز على كيفية تحقيق هذا التوازن والتكامل بين الأجزاء المختلفة أي من خلال الدور الذي يلعبه كل نظام او نسق داخل البناء. فالوظيفة التي يقوم بها النسق في البناء هي التي تحقق التساند والتكامل بين اجزائه. فالتعليم كنسق فهو مؤسسة اجتماعية تُعدّ الأفراد لأداء وظائف محددة تخدم استقرار المجتمع وكل تخصص يجب أن يؤدي وظيفة ضمن نظام متكامل، حيث يفترض أن قسم علم الاجتماع يُعدّ خريجين لأدوار معينة (مثل: أخصائي اجتماعي، باحث اجتماعي، موظف سياسات عامة). فعندما لايقوم خريج علم الاجتماع بالدور والمهام التي هي في اختصاصه فهذا يعني أن هناك خللاً وظيفيًا في النظام التعليمي أو في سوق العمل نفسه.

جدول رقم (20) يوضح مدى احتياج سوق العمل لخريجي برنامج علم الاجتماع

هل سوق العمل يحتاج لخريجي برنامج علم الاجتماع	التكرار	النسبة
نعم	75	%64
لا	42	%36
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة عن مدى احتياج سوق العمل لخريجي برنامج علم الاجتماع، تبين أن غالبية أفراد العينة رأو بأن سوق العمل يحتاج لخريجي علم الاجتماع وذلك بنسبة بلغت 64%، بينما 36% من أفراد العينة رأو بأن سوق العمل لا يحتاج إلى خريجي علم الاجتماع.

جدول رقم (21) يوضح مدى درجة اهتمام الرؤساء داخل المؤسسة بالقضايا السوسيولوجية

ما مدى درجة اهتمام الرؤساء داخل المؤسسة بالقضايا السوسيولوجية	التكرار	النسبة
منخفض	61	%52
متوسط	56	%48
عالي	00	%0
المجموع	117	%100

الجدول رقم (21) يوضح إجابات أفراد العينة حول درجة اهتمام رؤسائهم داخل المؤسسة بالقضايا السوسيولوجية، ومن الجدول لاحظنا أن 52% من أفراد العينة يرون بأن درجة اهتمامهم منخفضة، بينما 48% منهم يرون بأن درجة الاهتمام متوسطة، في حين أن درجة الاهتمام العالية بالقضايا السوسيولوجية لم تتحصل على اي نسبة. وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

توصلت لها دراسة كيرور نصرالدين(2016) والمتعلقة بعدم تجاوب القيادات التنظيمية مع المعرفة السوسيولوجية.

جدول رقم (22) يوضح إلى أي مدى تؤثر طبيعة علم الاجتماع (كونه علمًا نظريًا أكثر منه تطبيقيا) في وضع خريج علم الاجتماع في سوق العمل؟

إلى أي مدى ترى أن طبيعة علم الاجتماع (كونه علمًا نظريًا أكثر منه تطبيقيا) تؤثر في وضع خريج علم الاجتماع في سوق العمل	التكرار	النسبة
تؤثر	85	%73
لاتؤثر	32	%27
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة حول طبيعة العلم هل لها علاقة بوضعية خريج علم الاجتماع في سوق العمل أم لا، تبين من الجدول أن غالبية أفراد العينة كانت اجابتهم تؤثر ويؤكدون ذلك وبنسبة بلغت 73%، بينما 27%منهم أجابوا بلا.

جدول رقم (23) يوضح مدى تلبية المهارات التي اكتسبها خريج علم الاجتماع لاحتياجات سوق العمل

هل المهارات التي اكتسبتها تلبي احتياجات سوق العمل	التكرار	النسبة
نعم	47	%40
لا	70	%60
المجموع	117	%100

فيما يتعلق بإجابة أفراد العينة عن مدى تلبية المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل ام لا، تبين من الجدول بأن ما نسبته 60% يرون بأنها لا تلبي احتياجات سوق العمل، في حين 40% من أفراد العينة يرون بأنهم اكتسبوا مهارات تلبي احتياجات سوق العمل. وهذه النتائج تختلف مع نتائج دراسة ياسمين علاء الدين (2021) فيما يخص المهارات حيث توصلت دراسة ياسمين علاء الدين إلى تميز الخريجات بعدد من المهارات والتي اكسبتهن مرونة في الالتحاق بسوق العمل من خلال وجود استراتيجية منهجية يتبناها برنامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وذلك بتزويد خريجاته بالمعارف والمهارات المتناسبة مع سوق العمل السعودي من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والأنشطة الطلابية. كما اننا في هذا المجال المتعلق بالمهارات يمكننا توظيف فكرة "بورديو" والتي توضح في أن النجاح في سوق العمل لا يعتمد فقط على الشهادة (رأس المال الأكاديمي)، بل يعتمد أيضا على "رأس المال الثقافي والاجتماعي" (مثل: اللغة، المهارات، العلاقات، السلوك المهني). وبالتالي فخريجو علم الاجتماع قد يواجهون تحديات في سوق العمل لأنهم لا يملكون المهارات أو العلاقات التي يتطلبها السوق رغم دراستهم للظواهر الاجتماعية، فالتكوين الأكاديمي لا يمنحهم دائماً أدوات عملية قابلة للتوظيف بسهولة (مثل إدارة المشاريع، تحليل البيانات، الاتصال المؤسسي)، فخريج علم اجتماع قد لا يجد وظيفة لأنه لا يملك مهارات مثل التحليل الإحصائي على سبيل المثال أو لا يعرف كيف يسوّق نفسه في السوق.

جدول رقم (24) يوضح مدى توافق مخرجات علم الاجتماع مع متطلبات سوق العمل

ما مدى توافق مخرجات علم الاجتماع مع متطلبات سوق العمل	التكرار	النسبة
منخفض	03	%3
متوسط	108	%92
عالي	06	%5
المجموع	117	%100

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (1)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (1))
Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

الجدول (24) يوضح إجابات أفراد العينة حول مدى توافق مخرجات علم الاجتماع مع متطلبات سوق العمل، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن 92% من أفراد العينة يرون بأن مخرجات علم الاجتماع تتوافق بدرجة متوسطة مع متطلبات سوق العمل، بينما 5% منهم يرون بأن مخرجات علم الاجتماع تتوافق بدرجة عالية مع متطلبات سوق العمل، في حين نلاحظ بأن ما نسبته 3% يرون بأن مخرجات علم الاجتماع تتوافق بدرجة منخفضة مع متطلبات سوق العمل. وبالتالي فمن خلال هذه النتائج يتضح ان معظم افراد العينة يرون ان التوافق بين مخرجات علم الاجتماع وسوق العمل كان متوسطا، في حين دلت دراسة العموش، م، الزيود، م (2022) بإن المؤامة بين مخرجات كلية العلوم التربوية وسوق العمل من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس والمدراء بانها مقتصرة على الجانب المعرفي على حساب الجانب التطبيقي، بينما يرى المشرفون بعدم وجود مؤامة ، كذلك دراسة أبوشعالة ، ارحيم, عثمان واخرون،(2022) توصلت الى إن مواءمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا لم تصل إلى الدرجة المطلوبة.

جدول (25) يوضح اسباب عدم ملائمة خريج علم الاجتماع لسوق العمل

ماهي اسباب عدم ملائمة خريج علم الاجتماع لسوق العمل		موافق		إلى حد ما		غير موافق
ضعف اللغات الأجنبية للخريجين	ت	102	ت	03	ت	12
	%	87	%	3	%	10
نقص المهارات الحديثة للخريج كاستخدام الحاسوب والتقنية الحديثة	ت	103	ت	06	ت	08
	%	88	%	5	%	7
هناك فجوة بين ما يتلقاه الطالب أكاديميا وبين الواقع في العمل	ت	98	ت	12	ت	7
	%	84	%	10	%	6
غياب التدريب المهني والتطبيقي أثناء الدراسة	ت	87	ت	00	ت	30
	%	74	%	0	%	26
غياب الوظائف المتخصصة بعلم الاجتماع والتي تتناسب مع مؤهلاتهم	ت	93	ت	00	ت	24
	%	80	%	0	%	20
عدم وجود تواصل بين قسم علم الاجتماع وسوق العمل	ت	54	ت	34	ت	29
	%	46	%	29	%	25
التخصص ليس فيه إبداع أو ابتكار	ت	12	ت	14	ت	91
	%	10	%	12	%	78
ضعف الوعي بأهمية تخصص علم الاجتماع	ت	86	ت	15	ت	16
	%	73	%	13	%	14
عدم قدرة الخريجين على تحليل وتقييم المعلومات	ت	20	ت	15	ت	82
	%	17	%	13	%	70
تفضيل التخصصات التقنية والإدارية	ت	69	ت	24	ت	24
	%	58	%	21	%	21

الجدول رقم (25) يوضح إجابات أفراد العينة حول أسباب عدم ملائمة خريجي علم الاجتماع لمتطلبات سوق العمل ونلاحظ بأن ما نسبته 87% موافقين على ان السبب يكمن في ضعف اللغات الاجنبية للخريجين، وكذلك ما نسبته 88% يؤكدون على النقص في المهارات الحديثة للخريج كاستخدام الحاسوب والتقنية

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

الحديثة، وأن ما نسبته 84% يوافقون على أن هناك فجوة بين ما يتلقاه الطالب وبين الواقع، بينما 74% يرون بانه لا وجود للتدريب والتأهيل في قسم علم الاجتماع أثناء الدراسة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة أمعيزيق،جيدالله(2019) والتي توصلت الى وجود تدني في جودة البرامج التدريبية المخصصة لخدمة المجتمع وكذلك الاستشارات العلمية. في حين أن ما نسبته 80% موافقين على السبب المتعلق بغياب الوظائف المتخصصة بعلم الاجتماع والتي تتناسب مع مؤهلاتهم وهذه النتيجة تقترب الى حدا ما مع النتيجة التي توصلت لها دراسة أمعيزيق،جيدالله (2019) والتي تقضي بإن مؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعات استثمارا تاما. في حين ان عدم وجود تواصل بين قسم علم الاجتماع وسوق العمل كانت اعلى نسبة ممن اجابوا بنعم حيث بلغت 46 % وهذه النتيجة تختلف مع دراسة أمعيزيق،جيدالله (2019) والتي توصلت الى إن الجامعة موضوع الدراسة كانت مهتمة بضرورة مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية. بينما نسبة 78 % من افراد العينة كانوا غير موافقين على السبب المتعلق بإن التخصص ليس فيه إبداع. أما ضعف الوعي بأهمية تخصص علم الاجتماع فإن 73% غير موافقين على ذلك، في حين إن 70% رأو بأن السبب يكمن في عدم قدرة الخريجين على تحليل وتقييم المعلومات، و 58% رأو ان تفضيل التخصصات التقنية والإدارية هي احد الاسباب، ومن خلال هذه النسب رأت الباحثة ان هناك تنوع في الاسباب التي تجعل مخرجات علم الاجتماع غير ملائمة للتوظيف في سوق العمل .

النتائج العامة:

1. جل الدارسين في هذا التخصص من فئة الإناث.
2. غالبية الخريجين يعملون في مجال التعليم كمعلمين يليها فئة التوظيف في المؤسسات الحكومية، يليها في الترتيب فئة الاخصائيات الاجتماعيات.
3. معظم الخريجين يعملون بالقطاع العام.
4. تخصص علم الاجتماع لا يلقى اقبال من قبل سوق العمل في مجال الأنشطة الإعلامية والتجارية الحرفية.
5. أثبتت النتائج بأن هناك أهمية كبيرة لعلم الاجتماع تكمن في دراسته للظواهر والمشاكل بالمجتمع ثم اقتراح الأساليب لعلاجها، يليها تحديث المجتمع.
6. برامج علم الاجتماع النظرية تطبق بشكل أكبر من التطبيقية والتي تمتاز بالضعف؛ فالبرامج التطبيقية التي يقدمها علم الاجتماع تعتبر غير جيدة من وجهة نظر المشاركين بالدراسة.
7. أوضحت النسب المتعلقة بسمات تخصص علم الاجتماع نقاط ضعف في برنامج علم الاجتماع. حيث جاءت النسب كالتالي 85% رأو بأنه تقليدي، فيما 18 شخص أجابوا بأنها غير تقليدية وذلك بنسبة 15%، ما السمة الثانية وهي بأن برامج علم الاجتماع تتسق مع أهداف المجتمع كانت إجابات أفراد العينة 62% نعم ، 38% لا، وبخصوص السمة الثالثة والقائلة بأنها لا تساير التطورات العلمية المعاصرة فلقد كانت أغلب إجابات أفراد العينة نعم وذلك بنسبة بلغت 86% من أفراد العينة، ونلاحظ بأن السمة الرابعة كانت أغلب الإجابات عليها لا وذلك بنسبة بلغت 72% حيث يرون بأنها لا تستجيب لمتغيرات سوق العمل، فيما كانت السمة الأخيرة وهي لا تلبي احتياجات سوق العمل فلقد كانت إجابة أفراد العينة بنسبة 61% نعم فيما كان نسبة اللواتي أجبن بلا 39%.

Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

8. درجة الطلب على خريجي علم الاجتماع تتراوح ما بين المتوسطة والمنخفضة.
9. جاءت أسباب رفض توظيف خريجي علم الاجتماع كالاتي 51% من أفراد العينة أكدوا بأن أسباب الرفض ترجع إلى غموض التخصص، فيما أن 20% منهم أكدوا بأن سبب الرفض هو عدم تطابق عروض العمل مع الشهادة، ونلاحظ بأن 12% يؤكدون بأن سبب الرفض يكمن في ان علم الاجتماع علم نظري، فيما كان سبب رفض 11% هو النظرة السلبية لتخصص علم الاجتماع، وأن السببين عدم معرفة رؤساء العمل باختصاصات علم الاجتماع وضعف التطبيقات السوسيولوجية الميدانية قد جاءت بنسبة متساوية وهي 3% لكل منهما.
10. 57% من افراد العينة أوضحوا بإنه يوجد ضعف في التكوين الجامعي، في حين 43% منهم رأو بأنه لا يوجد.
11. جميع أفراد العينة مدركين لمهام اختصاصهم بنسبة بلغت (100%).
12. غالبية أفراد العينة يشاركون بأنشطة داخل المؤسسة وذلك بنسبة بلغت 98%.
13. 66% من أفراد العينة يرون بأن دورهم داخل المؤسسات معقول إلى حدا ما، فيما كان 20% منهم يرون بأن دورهم جيد داخل المؤسسة، في حين 14% منهم فقط يرون بأن دورهم غير جيد في المؤسسة التي يعملون بها.
14. 74% من افراد العينة يوظفون معارفهم السوسيولوجية التي تحصلوا عليها في دراستهم داخل المؤسسات التي يعملون بها.
15. 53% من أفراد العينة يقومون بالمهام التي هي من صميم تخصصهم كخريجي علم الاجتماع، بينما 47% لا يقومون بمهام في صميم التخصص.
16. غالبية أفراد العينة رأو بأن سوق العمل يحتاج لخريجي علم الاجتماع وذلك بنسبة بلغت 64%، بينما 36% من أفراد العينة رأو بأن سوق العمل لا يحتاج إلى خريجي علم الاجتماع.
17. 52% من أفراد العينة يرون بأن درجة اهتمام رؤسائهم داخل المؤسسة بالقضايا السوسيولوجية منخفضة، بينما 48% منهم يرون بأن درجة الاهتمام متوسطة، في حين أن درجة الاهتمام العالية بالقضايا السوسيولوجية لم تتحصل على اي نسبة.
18. حول طبيعة العلم كونه نظريا تبين أن غالبية أفراد العينة رأو ان طبيعة العلم تؤثر على وضع الخريج داخل المؤسسات بنسبة بلغت 73%.
19. 60% يرون بأن المهارات التي اكتسبوها لا تلبي احتياجات سوق العمل، في حين 40% من أفراد العينة يرون بأنهم اكتسبوا مهارات تلبي احتياجات سوق العمل.
20. معظم افراد العينة يرون ان التوافق بين مخرجات علم الاجتماع وسوق العمل كان متوسطا.
21. هناك تنوع في الاسباب التي تجعل مخرجات علم الاجتماع غير ملائمة للتوظيف في سوق العمل حيث ان 87% من افراد العينة موافقين على ان السبب يكمن في ضعف اللغات الاجنبية للخريجين، وكذلك ما نسبته 88% يؤكدون على النقص في المهارات الحديثة للخريج كاستخدام الحاسوب

Doi (https://doi.org/10.37375/foej.v5i1.3802)
ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

والتقنية الحديثة، وأن ما نسبته 84% يوافقون على أن هناك فجوة بين ما يتلقاه الطالب وبين الواقع، بينما 74% يرون بانه لا وجود للتدريب والتأهيل في قسم علم الاجتماع أثناء الدراسة. في حين أن ما نسبته 80% موافقين على السبب المتعلق بغياب الوظائف المتخصصة بعلم الاجتماع والتي تتناسب مع مؤهلاتهم. في حين ان عدم وجود تواصل بين قسم علم الاجتماع وسوق العمل كانت اعلى نسبة ممن اجابوا بنعم حيث بلغت 46 %. بينما نسبة 78 % من افراد العينة كانوا غير موافقين على السبب المتعلق بإن التخصص ليس فيه إبداع. أما ضعف الوعي بأهمية تخصص علم الاجتماع فإن 73% غير موافقين على ذلك، في حين إن 70% رأو بأن السبب يكمن في عدم قدرة الخريجين على تحليل وتقييم المعلومات، و 58% رأو ان تفضيل التخصصات التقنية والإدارية هي احد الأسباب.

التوصيات:

1. التعريف بأهمية علم الاجتماع في المجتمع ، من خلال القيام بحملات تعريفية بقيمة التخصص .
2. خلق ثقافة جديدة بخصوص فرص العمل تؤدى الى استحداث وظائف جديدة في المؤسسات لخريجي علم الاجتماع تتناسب مع التطور في المجتمع.
3. تطوير خريجي علم الاجتماع وامدادهم بالمهارات والتدريب العملي والخبرة الميدانية، ودعم وتمويل وتشجيع والبحث الاجتماعي التطبيقي لمعالجة القضايا المجتمعية.
4. على اقسام علم الاجتماع تحديث المناهج لتتواكب مع متطلبات سوق العمل.
5. دراسة احتياجات سوق العمل والتواصل المستمر بين قسم علم الاجتماع وسوق العمل من خلال عقد ورش عمل وندوات يشارك فيها أرباب العمل لعرض مهارات الخريجين لأصحاب العمل.
6. عقد اتفاقيات مع شركات القطاع الخاص والمنظمات الحكومية لتوفير فرص تدريب للطلاب.
7. دمج طلاب علم الاجتماع في العمل التطوعي من اجل اكسابهم الخبرة في العمل الاجتماعي وبناء شبكة علاقات مهنية.

المراجع والهوامش :

أولا: الكتب

1- غيث ، عاطف، (1975) ، دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات التنظير في علم الاجتماع ، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان.

2- الزيباري، طاهر (2016)، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار البيروتي للنشر والتوزيع، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية .

3- حكيم، حسام (2019) ، مدخل إلى علم الاجتماع، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

ثانيا: المجلات:

1- ابودوح، خالد ، 2019 "رأس المال الثقافي مقاربة سوسيو لوجية"، مجلة التفاهم ، وزارة الاوقاف والشئون الدينية، المجلد/العدد: س17, ع63، سلطنة عمان، 2019، ص 328.

2- الشبه، رمضان ،2015، مصطفى مسعود حدود، أسباب

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعة، العدد السابع عشر، المجلد الثالث، سبتمبر، ليبيا. ص96.

3- العتيبي ، منير، 2010 ، تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، قسم التربية ، المجلة التربوية،مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت،مجلد 24عدد 94.

4- العموش، مالك احمد ، الزيود، صايل،2022، " واقع مخرجات كليات العلوم التربوية ومواءمتها لحاجات سوق العمل في الجامعات الأردنية، مجلة كلية التربية (أسيوط)، المقال 5 ، المجلد 38 ، العدد 4.2 كلية العلوم التربوية ، الجامعة الأردنية.

5- العودة، لدر ، 2021، دور الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل" صيغة مقترحة، قسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية النفسية، JFUST/10.21608،32702.1005.

6- بن عودة ،نصر الدين ،2017، مكانة علم الاجتماع في الجزائر، جامعة حسيبة بن بو علي ، دراسات في التنمية والمجتمع، Volume 4, Numéro 1, Pages 147-160،2017-06-01 ،الشلف ، الجزائر، ص14.

7- حرايرية، عتيقة ، 2020" ظاهرة تقسيم العمل وأبعادها الاجتماعية في الفكر الدوركايمي بين عوامل التَشكل وعيون منتقديه"، مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات، مجلد 02، العدد014، 2020، ص 91.

8- حسين، بيداء ، 2018، التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي (2003-2015) ، مجلة الادارة والاقتصاد, المجلد 7, العدد 28. جامعة البصرة ، العراق، ص11.

9- علاء الدين ، ياسمين،2021، "استيعاب سوق العمل لخريجي برنامج علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المجلة العربية لعلم الاجتماع"، المقال 4 ، المجلد 14 ، العدد 28 ، يوليو 2021 . كلية البنات – جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 2021.

10- صابور، عدي، 2018، انعكاس مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54، ص244.

11- قريبي ، ناصر الدين ،2015،"موءامة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر- دراسة استكشافية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر، 2015، جامعة وهران، الجزائر،ص149.

12- مرجين ، حسين، 2018، سالمة ابراهيم بن عمران، هل هناك حاجة الى اقسام علم الاجتماع في الجامعات الليبية، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر،ص44.

13- نصرالدين ، كيرور ، 2016، واقع توظيف المعرفة السوسيولوجية في المؤسسات الجزائرية "دراسة ميدانية على خريجي علم الاجتماع العاملي، ، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، Volume 4, Numéro 8, Pages 219-239،2016-11-16 ، الجزائر.

ثالثا: الرسائل العلمية:

1- بوخاري ، فريال، م2017، "مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل – دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة

ISSN : 3740-2791
26 يناير 2026

، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري،تيزي وزو، الجزائر.

النايلي ، حليمة ، 2014، "الحقول الاجتماعية ودورها في اغتراب العاملين في المؤسسات البترولية، دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك بحاسي مسعود"، رسالة ماجستير غير منشورة، ، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 52.

رابعا: المؤتمرات والندوات والورش العلمية:

1- أبوشعالة، ع ، ارحيم، اب، واخرون"، 29-1-2022، مدى ملائمة مخرجات كلية التربية بجامعة مصراتة لحاجة سوق العمل في ليبيا، المؤتمر الدولي: مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل "رهانات الحاضر و أفاق المستقبل،مصراتة، ليبيا.

2- اهلل،أ، أمعيزيق،ح، اجيدالله،أ، 29- 31 أكتوبر 2019، جودة مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل في ليبيا " دراسة حاله جامعة النجم الساطع ، المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية صبراتة – ليبيا.

3- مصباح ،د، ،2012، ديسمبر 7-9) واقع تدريس مادة الانثروبولوجيا في الجامعات الليبية، "جامعة سرت نموذجا"، ورقة مقدمة الى الندوة الدولية واقع الانثروبولوجيا في العالم العربي، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، بالتعاون مع جامعة قطر، الجزائر،ص 12.

4- لطفي، ع، (2007، ديسمبر 8-12). " مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول "تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول التعاون الخليجي " تحت شعار سلطنة عمان، مسقط، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة، ص3.

شبكة المعلومات الدولية:

1- الحارثي، ميلاد ،2019،"مستقبل علم الاجتماع في الجامعات العربية: قراءه استشرافيه لحالة العلم واللاعلمية لعلم الاجتماع للحالة الليبي " المؤتمر الدولي الاتجاهات العالمية المعاصرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ص6-7، https://www.academia.edu .

2- العويسي، رجب ،30-مارس-2021، في العمق: مخرجات العمل الاجتماعي في المجتمع الوظيفي القادم،صحيفة الوطن، شبكة المعلومات الدولية على موقع2021، https://alwatan.com ، تاريخ التصفح 2-12-2022..

3- Mohammad Eltobuli ، تاريخ النشر: 05 نوفمبر 2021، (Sociology in Libya)، المنشور (المجلة): مجلة حوار عالمي (Global Dialogue)، التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (International Sociological Association، على موقع -globaldialogue.isa sociology.org

الأدلة والاحصائيات:

1- دليل كلية الآداب لسنة2015،جامعة سرت،ص12-13.

2- مكتب مسجل كلية الآداب ، جامعة سرت، (2023-2024)، إحصائية سنوية لعام 2024.